جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

دور غرف التجارة والصناعة في التنمية المحلية

غرفة التجارة والصناعة سوف بالوادي 2017/2014

– دراسة حالة –

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم السياسية – تخصص : أنظمة سياسية مقارنة وحكم راشد

إعداد الطالب:
محمد رشدي صحراوي

إشراف الأستاذ:
الدكتور الصادق جراية

لجـنة المناقـشة

الاسم واللقب	الجامعة	الصفة
أ / عبد الفتاح حلواجي	جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي	رئيسا
د / الصادق جراية	جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي	مشرفا ومقررا
أ / عبد الحميد فرج	جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي	مناقشا

السنة الجامعية 2018/2017 م

اللهُم اشرح لي صدري ويسّر لي أمري وأحلُل عقدة من لساني يفقه قولي

إهـــداء

أهدي ثمرة جهدي هذا الى تاج عزي وزاد دنيتي الى أغلى ما لدي في الدنيا

أمي وأبي أطال الله في عمرهما وأدام عليهما الصحة والعافية

إلى إخوتي وابنائهم وأخواتي وابنائهم والى زوجتي وابنتي

إلى خالي وعمي وعمتي ولكل ابنائهم والى كل عائلة صحراوي كبيرا وصغيرا

إلى كل أساتذتي الكرام عبر جميع أطوار مسيرتي الدراسية

إلى كل من علمني حرفا أو أمدني بنصيحة في حياتي

إلى زملائي في دفعة الحكم الراشد

إلى كل الاصدقاء والأحباب ولمن جف القلم دونهم أقول * أنتم في القلب *

صحراوي محمد رشدي

شكـر وعـرفـان

الحمد والشكر لله سبحانه وتعالى على عظيم فضله وكثير عطائه

وله نسجد سجود الحامدين الشاكرين الذي كان عليه توكلي واستنادي وكان حسبي وهو رب العرش العظيم، ولولا توفيقه وعونه لما تم هذا العمل

ولأن حسن السجية يوجب ابداء الشكر والتحية، أحيي أستاذي المشرف : الدكتور الصادق جراية لتواضعه وسمو أخلاقه وقبوله تأطير هذا العمل، وعلى كل الجهود والنصائح التي ما فتئ يبذلها لإتمام هذا العمل

كما أتقدم بالشكر الخالص لأعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذه المذكرة

والى كل الأساتذة بكلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة الوادي

وإلى مدير غرفة التجارة والصناعة سوف بالوادي ومدير غرفة التجارة والصناعة الزيبان ببسكرة

وإلى كل من ساعدني في انجاز هذا العمل المتواضع

فشكرا جزيلا لكم جميعا

صحراوي محمد رشدي

مقـــدمـة

تعتبر غرف التجارة والصناعة أحد المظاهر الحضارية التي حرصت على إرسائها الدول المتقدمة والدول السائرة في طريق النمو، لترسيخ التنظيم المؤسسي بها من ناحية لإيجاد جهة منظمة وموحدة لتمثيل منشآت القطاع الخاص، ولدعم توجهات هذه الدول نحو التنمية بأشكالها المحلية والوطنية والإسراع بخطاها من ناحية أخرى.

وقد واكبت الجزائر هذا التوجه العالمي، وأنشأت العديد من غرف التجارة والصناعة لتكون همزة وصل بين الحكومة وأصحاب الأعمال أو القطاع الخاص للإسهام في تحقيق الازدهار الاقتصادي للبلاد وتنمية الأنشطة الاقتصادية في مختلف المجالات، حيث ظهرت هذه التنظيمات منذ العهد الاستعماري وكانت تسير وفق القانون الفرنسي، لكن تطورها وبروز دورها كان بعد الاستقلال، حيث تم انشاء غرف التجارة والصناعة في العديد من الولايات، كذلك تم إنشاء الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة التي تعتبر الغرفة الأم لكل غرف التجارة والصناعة عبر الوطن.

أهمية الدراسة

تتناول هذه الدراسة التعريف بالدور المهم الذي تؤديه غرف التجارة والصناعة بالجزائر ومساهمتها في التنمية المحلية في مختلف مجالاتها، وبعض المحطات التاريخية التي مرت بها وكذا مختلف الخدمات التي تقدمها، والعلاقات القائمة بينها وبين القطاع الحكومي والقطاع الخاص، مع استعراض تجربة غرفة التجارة والصناعة سوف بولاية الوادي في هذا الصدد، إلى جانب تقديم لمحة عن التنمية المحلية وإبراز جوانبها التي تسعى غرف التجارة والصناعة للمساهمة في تطويرها وترقيتها.

الدراسات السابقة

لقد تعددت الدراسات التي تناولت المواضيع المرتبطة خاصة بالتنمية المحلية، والتي تدور في الغالب حول الجانب النظري المتعلق بها، دون الخوض في موضوع غرف التجارة والصناعة ودورها في تحقيق التنمية المحلية بحد ذاته، وعليه فإن مختلف الدراسات السابقة التي تم الاطلاع عليها لم تكن مرتبطة بشكل مباشر بالموضوع، وإنما تتعلق بأحد عناصره، ومن أهم الدراسات السابقة نذكر :

- ليلى كورتة، غرف التجارة والصناعة في الجزائر. بحث مقدم للحصول على شهادة الماجستير فرع قانون أعمال، كلية الحقوق بن عكنون، الجزائر، 2001.

تناولت الباحثة في هذه الدراسة موضوع غرف التجارة والصناعة بالجزائر من خلال التطرق إلى تاريخها وظروف نشأتها وأهم المراحل التي مرت بها، إلى جانب التطرق إلى هيكلها التنظيمي سواء على المستوى الإقليمي أو الداخلي والمهام والصلاحيات المنوطة بها.

- صدام هاشيمي وعبد الصمد خالدي، دور الجمعيات في التنمية المحلية في الجزائر دراسة حالة ولاية النعامة، مذكر مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية تخصص السياسة العامة والتنمية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الدكتور الطاهر مولاي، سعيدة، 2016.

تناول الباحث في هذه الدراسة الإطار النظري للجمعيات والتنمية المحلية بالجزائر وإبراز دورها في تحقيق التنمية المحلية، حيث تطرق إلى المفهومين والى واقع الجمعيات في الجزائر ويعتبر أن التنمية المحلية هي أحد أهم توجهات نشاط المجتمع المدني بصفة عامة والجمعيات بصفة خاصة في

الجزائر حيث اتخذ ولاية النعامة نموذج دراسة حالة والذي تطرق من خلالها إلى التعريف بالجمعيات وواقعها وتصنيفاتها في هذه الولاية ودورها في تحقيق التنمية المحلية بها.

- محسن يخلف، دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية دراسة حالة ولاية بسكرة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص سياسة عامة وإدارة إقليمية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014.

تناول الباحث في هذه الدراسة الإطار النظري للجماعات المحلية والتنمية المحلية وكذا دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية من خلال التركيز على الولاية، بهدف إبراز المهام والصلاحيات المنوطة بها الولاية في الجزائر في ظل التعديلات التي شهدها قانون الولاية للنهوض بمستوى الوحدات المحلية وتحقيق التنمية المحلية، حيث اتخذ ولاية بسكرة كنموذج لدراسة حالة.

الهدف من الدراسة

تستمد الدراسة أهميتها في كونها تتناول موضوعا هاما، يتمثل في مساهمة غرف التجارة والصناعة التي تمثل أحد المؤسسات الاقتصادية في التنمية المحلية، بالنظر الى الصعوبات التي تعاني منها مؤسسات القطاع العام والخاص في تنفيذ برامجها وسياساتها، فالمجتمع المحلي الذي يسعى لتحقيق التنمية المحلية يستغل كل الامكانيات المادية والبشرية وينميها ويطورها، وبما أن غرف التجارة والصناعة تسعى دوما لاستثمار كل الامكانيات المتوفرة لتعزيزها وتطويرها وترقيتها وتحسينها، من هنا تبرز أهميتها ودورها في تحقيق التنمية المحلية.

كما ترجع أهميتها الى أن موضوع غرف التجارة والصناعة يعتبر موضوع الساعة خاصة وأننا ربطناه بموضوع التنمية المحلية، من خلال ما تساهم به في تحريك هذه الأخيرة، وهذا راجع لمساهمتها الفعّالة في عمليات التجارة الخارجية والبحث والتنقيب عن الأسواق الخارجية وترقية المنتوج المحلي وتكوين العنصر البشري، كل هذا يندرج ضمن مساعي الدولة الرامية الى توسيع دائرة العلاقات الاقتصادية وتنمية وتطوير المجتمع المحلي، كما أن غرف التجارة والصناعة لها دور مؤثر وفعّال في العلاقات الدولية، وهذا ما يتضح من خلال ابرامها اتفاقيات الشراكة والتعاون مع مختلف الهيآت ذات الصلة بنشاطها خاصة في المجال الاقتصادي والاداري، ومن هنا تكمن أهمية الدراسة.

اسباب اختيار الموضوع :

لقد جاء اختيار الباحث لهذا الموضوع وفقا لمبررات ذاتية وأخرى موضوعية على النحو التالي :

مبررات ذاتية : تكمن في رغبة الباحث في الكشف والتعرف أكثر على الجوانب المختلفة لموضوع غرف التجارة والصناعة، لما له من أهمية على مستوى الاهتمامات والتطلعات الشخصية، خاصة وأنه يشتغل بغرفة التجارة والصناعة سوف بالوادي، وكذلك إلى معرفة كيفية مساهمة غرف التجارة والصناعة في تحقيق التنمية واكتشاف النقائص والمعوقات في تنفيذ ذلك.

ومبررات موضوعية : تتمثل في اثراء الدراسات الاكاديمية المتعلقة بغرف التجارة والصناعة والتنمية المحلية، وتتبع تطورها في الجزائر خاصة بعد الاستقلال، وابراز مساهماتها في الحياة الاقتصادية.

حدود البحث : موضوعية، مكانية، زمنية

الحدود المكانيـة : تقتصر هذه الدراسة على معالجة وابراز مساهمة غرف التجارة والصناعة في تحقيق التنمية المحلية بالجزائر بشكل عام وفي ولاية الوادي بشكل خاص، من خلال الآليات التي تعتمدها غرفة التجارة والصناعة سوف للمساهمة والرقي بالتنمية المحلية بولاية الوادي في مختلف مجالاتها.

الحدود الزمنيـة : هذه الدراسة ستهتم بابراز كيفية مساهمة غرف التجارة والصناعة بالجزائر منذ إنشائها في تحريك ودفع عجلة التنمية المحلية والآليات التي اعتمدتها في ذلك، وتدور دراستنا حول دور غرف التجارة والصناعة في تحقيق التنمية المحلية بصفة عامة، مع تخصيص غرفة التجارة والصناعة سوف لولاية الوادي كعينة لدراسة حالة، حيث حددت الدراسة زمنيا خلال الفترة الممتدة من 2014 الى 2017 على اعتبار أن هذه الفترة تمثل العهدة الحالية للأجهزة المنتخبة لغرفة التجارة والصناعة سوف والتي تنتهي خلال شهر ماي من سنة 2018، الى جانب مواكبة آخر الانجازات لغرفة التجارة والصناعة سوف لتكون دراستنا قريبة من الواقع الحديث.

طرح الاشكالية

إن السعي من أجل تحقيق مستويات راقية من التنمية الاقتصادية والاجتماعية والادارية، يعني توفير الرفاهية المادية للمواطنين، من خلال تأطيرهم وتكوينهم وتجديد مكتسباتهم العلمية، وتحسين مستواهم المعيشي، وتحريرهم من الفقر والحرمان، وتوفير مناصب الشغل اللائقة بهم، وتحقيق التنمية المحلية في جوانبها المختلفة الاقتصادية والاجتماعية والادارية لن يكون إلا من خلال تكاتف جهود

الجميـع، الدولـة والقطـاع الخـاص والقطـاع الاقتصـادي الـذي تعتبـر غـرف التجـارة والصـناعة أحـد عناصره، فتحقيق التنمية المحلية بالنسبة للمجتمع هام وضروري وهذا ما نريد ابرازه من خلال مساهمة غرف التجارة والصناعة في التنمية المحلية، وعليه يمكن طرح الاشكالية الرئيسية التالية :

كيف تساهم غرف التجارة والصناعة بالجزائر في تحقيق التنمية المحلية، وهذا على ضوء دراسة حالة غرفة التجارة والصناعة سوف لولاية الوادي ؟

وعلى ضوء الاشكالية يمكن طرح الاسئلة الفرعية التالية :

- ما مدى تأثير غرف التجارة والصناعة في دفع عجلة التنمية في المجتمع المحلي ؟
- هل استطاعت غرف التجارة والصناعة في الجزائر بصفة عامة وولاية الوادي بصفة خاصة، أن تلعب دورا مؤثرا في دفع عجلة التنمية المحلية ؟
- ماهي أهم المشاكل والعراقيل التي تواجه غرف التجارة والصناعة في تحقيق التنمية المحلية ؟

الفرضـيات

- ظهور غرف التجارة والصناعة بالجزائر ارتبط بعدة عوامل تاريخية، سياسية، اقتصادية، اجتماعية، ايديولوجية.
- تعتبر غرف التجارة والصناعة مؤشر من مؤشرات التنمية المحلية
- تمثل غرف التجارة والصناعة فاعلا مهما في تحقيق التنمية المحلية
- ساهمت غرفة التجارة والصناعة في ولاية الوادي بفاعلية، في دفع ودعم التنمية المحلية من خلال التظاهرات الاقتصادية والدورات التكوينية للعنصر البشري.

- تزداد مساهمة وفعالية غرف التجارة والصناعة في تحقيق التنمية المحلية كلما اكتسبت قوة قانونية أكثر.

المناهج المعتمدة في الدراسة

تقتضي هذه الدراسة الاستعانة بالعديد من المناهج العلمية، يتقدمها المنهج الوصفي التحليلي لشدة ارتباطه بدراسة المشكلات المتعلقة بمجالات التنمية وطريقة من طرق التحليل والتفسير بشكل علمي منظم من أجل الوصول الى اغراض محددة، وعليه فالمنهج الوصفي التحليلي سيعتمد عليه الباحث في جمع المعلومات عن الظاهرة محل البحث.

كما أنها تستدعي الاستعانة بالمنهج التاريخي الذي لايكتفي بسرد الوقائع وتكديسها، ولكنه يقدم تصورا للظروف والمحيط الذي يتحكم في ميلاد الظواهر أو اندثارها، على اعتبار أن الدراسة تناولت في الجزء الاول منها لمحة تاريخية عن نشأة غرف التجارة والصناعة، اضافة إلى أن هذا المنهج يسمح لنا بفهم الحاضر، أو على الأقل هو أداة أساسية للوصول الى فهم المتغيرات المرتبطة بالأوضاع القائمة.

كذلك تستدعي الاستعانة بمنهج دراسة الحالة لكونه سيسلط الضوء على دراسة نموذج العلاقة التفاعلية بين غرف التجارة والصناعة والتنمية المحلية.

أما عن أدوات البحث التي تم استخدامها، فقد تمت الاستعانة بالمقابلة كأداة ميدانية لمقابلة المسؤولين على مستوى غرف التجارة والصناعة بالجزائر، إضافة الى الى الاستعانة بالوثائق الرسمية

والمتعلقة تحديدا بحصيلة النشاطات العادية لغرفة التجارة والصناعة سوف بالوادي، حيث تم استغلالها كمصدر من مصادر المعلومات.

أما فيما يخص الاقترابات فقد تم الاعتماد على :

الاقتراب القانوني واستعمل في الرجوع الى النصوص القانونية والدستورية المتعلقة بغرف التجارة والصناعة، وهذا لتوضيح نشأتها ومهامها وصلاحيتها وكيفية مساهمتها في عمليات تطوير وترقية التنمية المحلية وهذا بالنظر الى تطابقها مع الواقع.

الاقتـراب المؤسســي وقد تم الاعتماد عليه في هذا الموضوع لأنه يهتم بدراسة غرف التجارة والصناعة من جانبها المؤسساتي.

الاقتراب النسقي الذي يفيدنا في تحديد طبيعة التفاعلات بين أجهزة غرف التجارة ومدى مساهمتها في تحقيق وتجسيد التنمية المحلية.

خـطـة الدراســة

من أجل تحقيق أهداف هذه الدراسة فقد تم تقسيمها الى فصلين، حيث خصص الفصل الأول للجانب المفاهيمي لكل من غرف التجارة والصناعة وكذا التنمية المحلية، وهو بدوره تم تقسيمه الى مبحثين، المبحث الأول يتضمن مفهوم غرف التجارة والصناعة، والذي تم التطرق فيه الى التعريف بغرف التجارة والصناعة وبمهامها وأجهزتها وهيكلها التنظيمي، والمبحث الثاني يتضمن مفهوم التنمية المحلية والذي تم التطرق من خلاله الى تعريف التنمية المحلية وإبراز أهم أهدافها وأبعادها ومجالاتها وأهم مظاهرها ومقوماتها وخصائصها، أما الفصل الثاني فقد خصص الى دراسة كيفية مساهمة غرف

التجارة والصناعة في تحقيق التنمية المحلية، وهو بدوره تم تقسيمه الى مبحثين، المبحث الأول يدرس آليات غرف التجارة والصناعة في تحقيق التنمية المحلية من خلال دعم المؤسسات والتنشيط والترقية الاقتصادية وترقية الإقليم وبرنامج تبعات الخدمة العمومية، أما المبحث الثاني فيمثل دراسة حالة، ويتضمن دور غرفة التجارة والصناعة سوف في تحقيق التنمية المحلية بولاية الوادي، حيث يتطرق الى التعريف بغرفة التجارة والصناعة سوف وبأهم انجازاتها خلال العهدة الحالية لأجهزتها المنتخبة، مع ابراز أهم المعوقات والعراقيل التي تواجه غرف التجارة والصناعة في تحقيق التنمية المحلية بالجزائر.

صعوبات ومعـوقات البحث

لا شك في أن أي دراسة علمية تخصصية تواجه قدرا من المعضلات والمعوقات تتفاوت وطبيعة موضوع البحث وأهميته، وما على الباحث إلا أن يحاول قدر المستطاع تذليلها والسيطرة عليها وتجاوزها قصد نجاح بحثه بصورة علمية، وفي حقيقة الأمر فقد تلخصت معوقات هذا البحث في :

- ندرة وشح الدراسات السابقة والمتعلقة بموضوع غرف التجارة والصناعة.
- نوعية المصادر المتوفرة حول غرف التجارة والصناعة تفتقر الى الدراسة الاكاديمية المتخصصة، وإن وجدت فهي عبارة عن مجلات اشهارية، تتضمن اشهار بعض المؤسسات أو مطويات اعلامية.
- ضيق الوقت بالنظر إلى حجم الموضوع وأهميته.

الفـــصـــل الأول

الإطار المفاهيمي لغرف التجارة والصناعة والتنمية المحلية

تمهيد

إن دراسة موضوع غرف التجارة والصناعة يكتسي أهمية كبيرة على مستوى الاقتصاد الوطني والدولي، لما لها من دور بارز ومؤثر على هاته الاقتصاديات باعتبارها حلقة وصل بين القطاع الخاص والقطاع الحكومي، ومن هنا تتضح مدى قدرة ومساهمة مختلف غرف التجارة والصناعة في عمليات التنمية سواء الوطنية أو المحلية، وعليه سوف تركز هذه الدراسة على غرف التجارة والصناعة بالجزائر ومساهمتها في تحقيق التنمية المحلية، حيث تم تقسيم هذا الفصل الذي خصص للإطار ألمفاهيمي لهذه الدراسة إلى مبحثين، خُصّص المبحث الأول لمفهوم غرف التجارة والصناعة وذلك من خلال التطرق إلى نشأتها وتعريفها ومعرفة المهام التي تقوم بها والصلاحيات المخولة لها والتعرف على مختلف أجهزتها التي تقوم بذلك، أما المبحث الثاني فقد خُصّص لمفهوم التنمية المحلية من خلال التعريج على تعريفها وإبراز أهدافها وأبعادها ومجالاتها، مع التطرق إلى مظاهرها ومقوماتها وأهم خصائصها .

المبحث الأول : مفهوم غرف التجارة والصناعة

المطلب الأول : نشأة غرف التجارة والصناعة

لقد جاء إنشاء غرف التجارة والصناعة في مختلف بلدان العالم، لتكون الإطار التنظيمي لقطاع الأعمال الذي يمثله ويرعى مصالحه ويدعمه ليسهم بفعالية في تنفيذ برامج التنمية وفي تحقيق التطور الاقتصادي والاجتماعي وتوفير احتياجات السكان من السلع والخدمات.

وقد عُرفت هذه الغرف بمسميات مختلفة منذ زمن قديم، مع نمو ممارسة المجتمعات للأنشطة الاقتصادية، وقد أشارت الدراسات التاريخية إلى أن منتجي السلع المختلفة من أهل الحضارات القديمة من سكان الصين والرومان وقدماء المصريين قد كوّنوا اتحادات وجمعيات لحماية مصالحهم والدفاع عنهم والتنسيق بينهم، وامتدت هذه الاتحادات والجمعيات عبر الأزمان التاريخية المختلفة حتى القرون الوسطى لتكون أساسا لظهور الغرف بشكل منظم – بمبادرات من أصحاب الأعمال – بداية من الدول الأوربية، حيث أُنشئت أول غرفة تجارية عام 1599 في مدينة مرسيليا التي كانت ومازالت من أهم موانئ فرنسا، ثم توالى إنشاء الغرف في معظم الدول الصناعية في أوربا، وامتدت بعد ذلك إلى قارات العالم خاصة في الدول التي اتجهت إلى تنمية اقتصادياتها بخطوات سريعة مثل الولايات المتحدة الأمريكية وكندا واليابان واستراليا [1].

[1] خالد ولد عبداوه، غرف التجارة والصناعة والزراعة ... دورها في التنمية، د.ت.ن.

أطلع عليه بتاريخ 23 أفريل 2018 من الموقع الالكتروني : www.rimnow.com

وقبل التعريف بغرف التجارة والصناعة، يجدر بنا التنويه أنها تصنف إلى نموذجين، وأن المعيار الذي اعتمد عليه في هذا التصنيف هو المعيار القانوني بدلا من المعيار الجغرافي الذي كان يصنف غ.ت.ص إلى نموذجين : النموذج الأنجلوساكسوني والنموذج اللاتيني.

فالنموذج الأنجلوساكسوني يضم كل من الدول الأنجلوساكسونية بما فيها بريطانيا وايرلندا والدانمارك، أما النموذج اللاتيني يضم كل من فرنسا، وألمانيا ايطاليا ولكسومبورغ ... الخ.

ونظرا لأن هذا المعيار لا يعطي الدقة والموضوعية حيث أن هناك من الدول اللاتينية من تأخذ بالنموذج الأنجلوساكسوني والعكس صحيح، فقد تم استبداله بالمعيار القانوني الذي يعتمد في تصنيفه على تدخل السلطات العامة من عدمه في إنشاء هذه الهيآت وفي مدى تنظيمها ومراقبتها لها، ووفق هذا المعيار، فقد تم تصنيف غ.ت.ص كذلك إلى نموذجين:

النموذج التابع للقانون الخاص: يعتبر هذا النموذج غ.ت.ص إما نقابات لرجال الأعمال أو تجمعات خاصة بهم تقوم بممارسة كافة الضغوط لحماية مصالحهم، وبالتالي فهي تكتسي طابع الجمعيات أو مؤسسات خاصة ذات نفع عام تتمتع بالاستقلال المادي والأدبي ولا تتلقى مساعدات حكومية، بل تعتمد على مواردها الخاصة مثل الاشتراكات والتبرعات والهبات.

النموذج التابع للقانون العام: ينظر إلى غ.ت.ص على أنها مؤسسات عامة تنشأ بمرسوم، وتقوم السلطات العامة بتعيين مجالس إدارتها وتشرف على أعمالها، وتقدم لها مساعدات مالية [1]، والغرف

[1] حسينة لعزيزي، دور التجار والصناعيين في غرف التجارة والصناعة، رسالة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق فرع قانون المؤسسات، كلية الحقوق بن عكنون، جامعة الجزائر، 2006، ص ص 08، 09.

بهذا الشكل، تكلف بمساعدة الحكومة من خلال تقديم آرائها واقتراحاتها حول مختلف المسائل الاقتصادية، وهذا النموذج يتم اعتماده حاليا في العديد من الدول من بينها الجزائر والتي تتمحور دراستنا عليها، وبالتالي سوف نتعرف أكثر على هذه المؤسسة في العنصر الموالي .

المطلب الثاني : تعريف غرف التجارة والصناعة بالجزائر

ظهرت غرف التجارة والصناعة بالجزائر منذ العهد الاستعماري، فقد نظم قانون 09 أفريل 1898 القانون الأساسي لغرفة التجارة في فرنسا وأصبح نافذا بمرسوم 30 أكتوبر 1898 بالجزائر، وبالتالي فغرف التجارة قبل الاستقلال كان يحكمها القانون الفرنسي، وكانت منظمة وتعمل كما تعمل غرف التجارة الفرنسية، ومع ذلك فقد رأى المشرع الفرنسي بوجوب تطبيق بعض النصوص بالضرورة في الجزائر كالمرسوم رقم 59-94 المؤرخ في 03 جانفي 1959 المتعلق بالمحاكم التجارية وغرف التجارة، والمرسوم 59-261 المؤرخ في 05 نوفمبر 1959 المعدل والمتمم والذي أصبح ساريا وموجها مباشرة نحو الجزائر، إلى جانب مراسيم أخرى، وبعد الاستقلال تم العمل بالقانون الفرنسي الذي قرر العمل به القانون 62-157 المؤرخ في 31 ديسمبر 1962، وهذا ما يعني أن غرف التجارة قبل الاستقلال بقي العمل بها بعد الاستقلال، حيث مرت بالعديد من المحطات ففي سنة 1963 كانت هناك 10 غرف موزعة على كل التراب الوطني من بينها غرفة التجارة لبشار وغرداية بالجنوب [1]، وفي الفترة من 1975 إلى 1980 ألغيت النصوص الفرنسية وبقيت غرفة التجارة في

[1] ليلى كورتة، غرف التجارة والصناعة في الجزائر، بحث مقدم للحصول على شهادة الماجستير فرع قانون أعمال، كلية الحقوق بن عكنون، جامعة الجزائر، 2001، ص ص 08، 10.

الجزائر العاصمة، هذه الأخيرة فقدت تدريجيا صلاحياتها لأنها كانت تعبر عن الصورة والرؤى الفرنسية، فبعد الاستقلال كان لها مواجهة رؤى جديدة وهي الرؤية الجزائرية، حيث فقدت صلاحية مسك السجل التجاري وبعد إعادة النظر في تنظيم التجارة الخارجية والداخلية والتأميمات بدأ احتكار الدولة يظهر وأصبحت غرف التجارة مفرغة من موضوعها، وقد ظهرت غرف التجارة والصناعة في الجزائر رسميا سنة 1980 كمؤسسات عمومية ذات طابع إداري ولم يتغير نظامها إلا في سنة 1987 بالموازاة مع الإصلاحات الاقتصادية [1]، وفي سنة 1996 تم إنشاء 20 غرفة تجارة وصناعة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-93 المؤرخ في 03 مارس 1996، إلى جانب إنشاء الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-94 المؤرخ في 03 مارس 1996، وكل غرفة تضم أكثر من دائرة إقليمية، وفي سنة 2003 تم تقسيم بعض هذه الغرف إلى غرف ولائية وأصبحت تضم دائرة إقليمية واحدة، أما حاليا فكل ولاية لها غرفة تجارة وصناعة خاصة بها، وتشكل غرف التجارة في الجزائر مؤسسات القانون العام وهي كثيرة الأهمية على الرغم من أنها تثير العديد من التساؤلات، وعلى الرغم من أن السلطات العمومية اهتمت بهذه المؤسسة حيث أن المراسيم التي أُنشئت منذ 1980 عدلت عدة مرات إلا أن القلم الوطني لم يعر لها اهتماما وهذا ما يلاحظ من الغياب الكبير لكتب ومقالات في هذا الموضوع، ومع ذلك فقد صدرت بعض المجلات عن الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة التي كانت ستشكل مراجع متخصصة يعود إليها الباحث [2]، لولا أنها سوى

[1] ليلى كورتة، مرجع سابق، ص 11.

[2] المرجع نفسه، ص 13.

مجلات للإشهار بالمقاولات العامة والخاصة والشركات المختلفة بدل من أن تُعرّف الباحث أو حتى القارئ بهذه المؤسسة.

وتُعّرف غرف التجارة والصناعة بأنها مؤسسات عمومية ذات طابع تجاري وصناعي، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وهي تحت وصاية الوزير المكلف بالتجارة، ويرمز لها بـ (غ.ت.ص)، حيث يحدد عن طريق التنظيم تسمية كل الغرف ومقرها الرئيسي وحدود دوائرها الإقليمية التي تمارس عليها صلاحياتها المخولة لها قانونا، وتمثل لدى السلطات العمومية على مستوى دوائرها الإقليمية المصالح العامة لقطاعات التجارة والصناعة والخدمات والبناء والأشغال العمومية (المقاولات)، وينتمي إلى غرف التجارة والصناعة كل الأشخاص الطبيعيين والمعنويين المقيدين في السجل التجاري، الناشطين في مختلف القطاعات التجارية والصناعية والخدمية، باستثناء الأعوان الاقتصاديون الذين يمارسون نشاطا فلاحيا أو حرفيا أو مهنيا [1]، كذلك فغرف التجارة والصناعة هي مؤسسات تضم جهاز منتخب، يتم انتخابه من قبل المتعاملين الاقتصاديين الحاملين للسجل التجاري، إلى جانب جهاز إداري يتم تعيينه من الجهات الوصية، ويعتبر منخرطين في الغرف كل الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الذين يدفعون اشتراكات سنوية محددة حسب كل صنف نشاط، وتخصص هذه الاشتراكات لتمويل النشاطات الاقتصادية والثقافية للغرف [2]، (الملحق رقم 01).

[1] المواد من 01 إلى 04 من المرسوم تنفيذي، رقم 96 – 93 ، المؤرخ في 03 مارس 1996، المتضمن إنشاء غرف التجارة والصناعة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 16، الصادر بتاريخ 06 مارس 1996.

[2] قرار مؤرخ في 25 ماي 1996، يحدد مبالغ اشتراكات المنخرطين في غرف التجارة والصناعة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 67، الصادر بتاريخ 24 جوان 1996.

المطلب الثالث : مهام وصلاحيات غـرف التجارة والصناعة

تؤدي غرف التجارة والصناعة دورا مهما في الحياة الاقتصادية، وقد تطور هذا الدور من حيث الحجم والنوعية مع التطورات الاقتصادية التي حدثت في دول العالم، ونمو قطاعات الأعمال التي تمثلها هذه الغرف وتزايد أهميتها في هيكل الإقتصادات الوطنية، ومن ثم جاء التوسع في دورها من مجرد الدفاع عن مصالح قطاعات الأعمال، إلى الإسهام في دعمها وتطويرها بمختلف الطرق لتحقيق أهدافها وتوسعة علاقاتها، وذلك من خلال تقديم مجموعة متكاملة من الخدمات يمكن تصنيفها إلى نوعين : اختصاصات عامة واختصاصات خاصة.

الاختصاصات العامة : منحتها تشريعات معظم الدول التي تأخذ بنموذج غرف التجارة والصناعة التابعة للقانون العام، حيث تمثل اختصاصات تمثيلية واستشارية وإدارية.

الاختصاص التمثيلي حيث أن غرف التجارة والصناعة تعتبر هيآت تمثيلية بالدرجة الأولى، فهي مؤسسات تمثل لدى السلطات العمومية المصالح العامة لقطاعات التجارة والصناعة والخدمات في حدود دوائرها الإقليمية، فهي تأخذ بمبدأ شمولية التمثيل للمصالح الاقتصادية بمختلف فروعها، كما أنها تمثل المهن وليس المهنيين، وهذا ما يفرقها عن النقابات المهنية التي تعتبر مجرد هيآت ذات أهداف نقابية محضة، والتي تمثل مصالح قطاع معين ومهنة معينة [1]، كما أن نطاق عملها ينحصر

[1] حسينة لعزيزي، مرجع سابق، ص 15.

بشؤون الفئة التي تمثلها فقط، وعلى الرغم من هذه الاختلافات فإنها تتشابه مع غرف التجارة والصناعة في كونها تمثل مصالح المنتمين إليها.

تسعى غ.ت.ص إلى الملائمة بين مصالح المنتمين إليها والصالح العام والتعبير عن وجهة نظر اقتصادية عامة للمجتمع، وبالتالي يمكن اعتبارها كأجهزة تعاون مع الدولة في تسيير الشؤون الاقتصادية للبلاد، وكأداة من أدوات التنظيم والتطوير الاقتصادي، فهي تعرض على السلطات العمومية كل التوصيات والاقتراحات والتعبير عن وجهة نظر أصحاب الأعمال في التوجهات الاقتصادية والتشريعات والإجراءات النظامية التي تمس مصالحهم، كما تعتبر كأجهزة التمثيل الاقتصادي لدى السلطات العامة، فيتم ذلك من خلال تعيين ممثلين لها لدى مختلف هيآت التشاور والاستشارة المحلية.

الاختصاص الاستشاري، يعتبر هذا الدور تقليدي ارتبط بغرف التجارة والصناعة منذ ظهورها، بالرغم من أن القانون لم يحدد المجالات التي لا يمكن لغرف التجارة والصناعة التدخل فيها فان مهمتها الاستشارية محدودة بمجال اختصاصها، فهي مكلفة بتقديم للسلطات العمومية بناءا على طلب هذه الأخيرة أو بمبادرتها الخاصة المعلومات والآراء والمقترحات والتوصيات حول مختلف المسائل الاقتصادية في حدود دوائرها الإقليمية، وهي ليست ملزمة دائما بتقديم هذه الآراء [1]، كما أن هذه الآراء تنقسم إلى آراء اختيارية وآراء إجبارية.

[1] حسينة لعزيزي، مرجع سابق ، ص ص 16، 17.

فالآراء الاختيارية هي التي تقدمها الغرفة إما بطلب من السلطات أو بمبادرة خاصة منها، كأن تقدم رأيها في كل ما يتعلق بالتشريع الجمركي والتجاري والتغيرات المرجوة في مجال التشريع والتنظيم التجاري والصناعي والجبائي وتعريفة الجمارك، وفي وسائل تطوير النشاط الاقتصادي في دوائرها.

كذلك تقوم غ.ت.ص بإمداد الحكومة بناءا على طلب منها بالبيانات المتعلقة بالتجارة والصناعة وتقدم مقترحاتها بخصوص وسائل النهوض بالمهن الصناعية والتجارية.

أما الآراء الإجبارية فيجب أخذ رأي الغرفة في كل ما يتعلق باللوائح التي تتعلق بغرف التجارة وفيما ينشأ في دائرتها من منشآت تجارية كالبورصة والمخازن العمومية وغيرها، ويترتب عن إغفال السلطات العامة أخذ رأي الغرف في المسائل التي نص عليها المشرع الطعن في تلك الأعمال أو القرارات التي اتخذت بشأنها لدى الجهة القضائية المختصة لتجاوز السلطة.

بالرغم من ارتباط غ.ت.ص في ممارسة مهامها بحدود دائرتها الإقليمية، إلا انه يمكن أن تقدم آراء واقتراحات حول المسائل التي تتجاوز حدود إقليمها سواء على المستوى الوطني او الدولي والتي يمكن أن يكون لها تأثير مباشر على اقتصاد دوائرها الإقليمية، ولا يمكن لغرف التجارة والصناعة أن تنتقد قرارات الحكومة أو ما تم التصويت عليه من طرف المجالس التشريعية [1].

الاختصاص الإداري ويتمثل في إنشاء وإدارة وتسيير المرافق العامة التي تستهدف خدمة التجارة والصناعة وإصدار الشهادات والتصديق عليها بالإضافة إلى مهام أخرى والتي منها :

[1] حسينة لعزيزي، مرجع سابق، ص ص 18.

– إدارة وإنشاء وتسيير المؤسسات والمرافق التي تستهدف خدمة التجارة والصناعة كالمخازن العمومية ومناطق العبور والمناطق الصناعية والمعارض المهنية والمتاحف، وكذا مدارس التكوين وتحسين المستوى.

– إدارة المرافق العامة عن طريق الامتياز، مثل الموانئ البحرية والبورصات التجارية.

– المساهمة في سياسة السكن والتهيئة العمرانية في طابعها التجاري.

– إصدار وتصديق الشهادات أو الوثائق التي يطلبها المنتمين إليها أو تؤشرها، مثل إصدار شهادات المصنع التي تثبت محلية المنتجات التي يتم تصنيعها، والتأشير على الشهادات الدالة على مصدر المنتوج، والمصادقة على صور طبق الأصل للسجل التجاري.

– يمكن لغرف التجارة والصناعة أن تحدث هيأة للمصالحة والتحكيم قصد التدخل في تسوية نزاعاتها التجارية الوطنية وذلك بناءا على طلب المتعاملين الاقتصاديين.

الاختصاصات الخاصة : هذه الاختصاصات تختلف باختلاف الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية السائدة في كل دولة، والى درجة الثقة التي منحت إياها، وكذا مدى قدرة الغرفة وكفاءتها في انجاز مهام أخرى، وقد منح المشرع الجزائري لغرف التجارة والصناعة اختصاصات كثيرة ومتنوعة يمكن تصنيفها إلى اختصاص التوسع الاقتصادي واختصاص خدماتي [1].

[1] حسينة لعزيزي، مرجع سابق، ص ص 19، 21.

ففي إطار التوسع الاقتصادي تكلف غ.ت.ص بالمشاركة في التظاهرات الاقتصادية الوطنية أو الدولية بالتنسيق مع الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة، كما تقوم بكل عمل يهدف إلى ترقية القطاعات الاقتصادية وتنميتها، وفتح مكاتب أو فروع لها في حدود دوائرها الإقليمية، وتنظيم كل التظاهرات الاقتصادية مثل المعارض والصالونات والملتقيات، كذلك تقيم علاقات مع الهيآت الأجنبية المماثلة وتبرم معها اتفاقيات التعاون، كما تنخرط في الهيآت الإقليمية التي يهم نشاطها غ.ت.ص.

وفي إطار التخصص الخدماتي فدور غ.ت.ص لا يقتصر في خدمة وتطوير الاقتصاد، وإنما يمتد إلى خدمة المتعاملين الاقتصاديين فيه، بتكوينهم وتجديد معلوماتهم وترقيتهم، نظرا لأنهم هم الذين يدفعون بعجلة التنمية والتطور الاقتصادي إلى الأمام، كل حسب مستواه ومجال اختصاصه، فهي تقوم بإرشاد ومساعدة المنتمين في ميادين نشاطهم وعلاقاتهم مع نظرائهم الجزائريين والأجانب، كذلك وبما أن الإعلام هو سلاح فعّال في المعركة الاقتصادية، فإن غرف التجارة مطالبة بإيجاد أجوبة مقنعة لكل من يقصدها من تجار وأرباب عمل ومستثمرين حول المشاكل التي تصادفهم في مجال التسيير والاستثمار، فهي تعتبر جهاز إعلامي ومعلوماتي للمستثمرين المحليين والأجانب، إلى جانب ذلك فإنها تنشر كل وثيقة أو مجلة أو دورية لها علاقة بهدفها وتوزعها، كما تقوم بأعمال التكوين وتحسين المستوى لصالح المؤسسات التابعة لدوائرها الإقليمية [1].

[1] حسينة لعزيزي، مرجع سابق، ص 22.

وقد تفاعلت الغرف عبر مسيرتها مع الظروف التي صاحبت توجهات التنمية الاقتصادية، والتغيرات الأيديولوجية التي حدثت في المجتمعات، والتي أثرت بشكل مباشر في حركة ومكانة ودور القطاع الخاص، وواكبت في مهامها وتطلعاتها التنامي المتزايد له، وما احتاجه من دعم لأداء دوره وممارسة مسؤولياته وتحقيق أهدافه، كما ملأت الفراغ القائم في المنظمات المهنية، ككيان تنظيمي يمثل فئة أصحاب الأعمال أمام المنظمات الأخرى سواء كانت جهات حكومية أو غير حكومية.

المطلب الرابع : أجهزة غرف التجارة والصناعة بالجزائر وإدارتها

أولا- أجهزة الغرفة : تتضمن غرف التجارة والصناعة مجموعة من الأجهزة تسهر على إعداد وتنفيذ برامج التنمية في مجالاتها المختلفة حسب الحالة، وهي تختلف من دولة إلى أخرى في تنظيمها وعملها ومسمياتها، وعليه فأجهزة الغرفة بالجزائر تتشكل من جمعية عامة ومكتب الغرفة ولجان تقنية، حيث يتم انتخاب أو تعيين هذه الأجهزة حسب الحالة من قبل المتعاملين الاقتصاديين المنتمين للغرفة، ويخضعون إلى جملة من الشروط .

الجمعية العامة: هي هيأة منتخبة من قبل المتعاملين الاقتصاديين المقيدين في السجل التجاري وتعتبر القاعدة الأساسية لغرف التجارة والصناعة باعتبارها تحوي على تمثيل جميع قطاعات النشاط، تتكون الجمعية العامة من أعضاء دائمين ينتخبهم منتمو الدائرة الإقليمية للغرفة ومن أعضاء شركاء يمثلون على الصعيد المحلي الإدارات ومنظمات أرباب العمل والخبراء المعترف بهم والهيآت العمومية التي تهم مهامها نشاط غ.ت.ص، حيث يأخذ أعضاء الجمعية العامة للغرفة صفة أعضاء الغرفة، ويتم انتخابهم لمدة 04 سنوات قابلة للتجديد، ويعتبر أعضاء شركاء في الغرفة بصوت استشاري

الممثلون على الصعيد المحلي للإدارات ومنظمات أرباب العمل والهيآت العمومية التي تهم مهامها نشاط غرف التجارة والصناعة وكذلك الخبراء المعترف بهم، حيث يحدد الوزير المكلف بالتجارة قائمة الأعضاء الشركاء بعد استشارة مكتب الغرفة، وتجدد فترة نيابتهم مع كل تجديد للجمعية العامة للغرفة، ويمثل أعضاء الغرفة المنتخبون خلال نيابة عامة جميع المنتمين أو المنخرطين مهما تكن أصنافهم المهنية ومكان تواجدهم، ويكون مدير الغرفة عضوا في الجمعية العامة بقوة القانون، وتنتخب الجمعية العامة من بين أعضائها الدائمين الذين يثبتون انخراطهم في الغرفة منذ ثلاث سنوات على الأقل رئيسا ونائبي الرئيس، وهذا لمدة 04 سنوات قابلة للتجديد [1].

تجتمع الجمعية العامة للغرفة مرة واحدة في السنة في دورة عادية بناء على استدعاء من رئيسها، كما يمكنها أن تجتمع في دورة غير عادية بطلب من رئيسها أو من أغلبية أعضائها أو بطلب من وزير التجارة، حيث يرسل رئيس الغرفة استدعاءات فردية إلى أعضاء الجمعية العامة قبل 15 يوما على الأقل من تاريخ الاجتماع، ويمكن أن تقلص هذه المدة فيما يخص الدورات الغير عادية إلى 08 أيام على الأقل، ولا يصح اجتماع الجمعية العامة إلا بحضور نصف أعضائها أو الممثلين على الأقل [2]، وتتكون الجمعية العامة للغرفة من 20 عضوا بالنسبة للغرف التي يقل عدد المنتمين إليها عن 20 ألف منتمي أو يساويه، وعضو إضافي عن كل شريحة كاملة من 5 آلاف بالنسبة للغرف التي يفوق عدد منتميها 20 ألف منتمي أو يساويه.

[1] المادة 04 من المرسوم التنفيذي رقم 2000-311، المؤرخ في 14 أكتوبر 2000، يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 96-93 المؤرخ في 03 مارس 1996، المتضمن إنشاء غرف التجارة والصناعة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 61، الصادر بتاريخ 18 أكتوبر 2000.

[2] المواد 12 و13 و 14 من المرسوم التنفيذي رقم 96-93 المؤرخ في 03 مارس 1996، مرجع سابق.

تتداول الجمعية العامة لغرفة التجارة والصناعة على الخصوص فيما يلي :

- تقرير نشاط غرفة التجارة والصناعة السنوي الذي يقدمه رئيسها والموافقة عليه، وكذا التوجيهات العامة حول الأعمال الواجب القيام بها والمصادقة على البرنامج العام لنشاط مكتب الغرفة ولجانها التقنية، بالإضافة إلى اقتراحات اندماج الغرفة أو انقسامها، وكذا مشاريع الانخراط في المنظمات المماثلة أو الشبيهة الجهوية والدولية، كذلك التداول حول مشروع النظام الداخلي لغرفة التجارة والصناعة الذي يحدد على الخصوص قواعد تنظيم مختلف الأجهزة وعملها الواجب عرضه على الجمعية العامة للغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة لتوافق عليه، وكذا التداول حول إقصاء أحد أعضاء الجمعية العامة.
- بالإضافة إلى هذا تنتخب الجمعية العامة من بين أعضائها المنتخبين أعضاء مكتب الغرفة وتحدد تشكيلة اللجان التقنية، كما يمكنها أن تفوض لهذا المكتب انجاز عدد معيّن من المهام المحددة في النظام الداخلي، إلى جانب القيام بأي تدبير آخر يطابق هدفها ويسهل انجاز مهامها وتحسينها [1].

ويترتب على مداولات الجمعية العامة تحرير محاضر يرقمها ويقيدها ويوقعها الرئيس بالاشتراك مع مدير الغرفة باعتباره مسؤولا عن كتابة الجمعية العامة، حيث تبلغ هذه المحاضر إلى وزير التجارة في غضون 15 يوما بعد اجتماع الجمعية العامة، وتكون المداولات نافذة فورا فيما عدا تلك التي تتطلب صراحة موافقة مسبقة، لا سيما المتعلقة بالميزانية التقديرية وحصائل المحاسبة والمالية وأموال غرفة التجارة والصناعة .

[1] المادة 07 من المرسوم التنفيذي رقم 2000-311 المؤرخ في 14 أكتوبر 2000، مرجع سابق.

مكتب الغرفة: إن مكتب الغرفة هو وليد الجمعية العامة، يتكون من أعضاء ينتخبون من بين الأعضاء الدائمين للجمعية العامة للغرفة لمدة سنتين قابلة للتجديد، حيث أن صفة العضوية فيه تتنافى مع صفة رئيس نقابة مهنية أو جمعية ذات طابع سياسي أو وظيفة حكومية، ويتكون مكتب الغرفة من 06 أعضاء لصالح الغرف التي يبلغ عدد أعضائها الدائمين 20 عضوا، وعضو إضافي عن كل شريحة كاملة من 03 أعضاء دائمين، كما أن رئيس الغرفة ونائباه هم على التوالي رئيس مكتب الغرفة ونائباه، ويكون مدير الغرفة عضوا في المكتب بقوة القانون، ويجتمع مكتب الغرفة مرة واحدة على الأقل كل شهرين كلما دعت الضرورة إلى ذلك، ويكلف بعدة مهام منها :

- تمثيل أجهزة الغرفة المنتخبة لدى السلطات العمومية المحلية، وكذا تمثيل الجمعية العامة للغرفة خلال دوراتها ولهذا الغرض يتخذ المبادرات والتدابير الملائمة اللازمة في هذه الفترة.
- كذلك يقوم مكتب الغرفة بتقديم تقرير عن نشاطاته إلى الجمعية العامة وينفذ توجيهاتها وإرشاداتها، ويتابع مختلف اللجان التقنية وتنسيقها [1].
- المصادقة على المقترحات والآراء والتوصيات التي تقدمها اللجان التقنية، وكذا على مشروع ميزانية غرفة التجارة والصناعة وحصيلة السنة المالية المنصرمة، إلى جانب الموافقة على مشاريع إنشاء مؤسسات ملحقة أو تسيير المرافق العمومية [2].

[1] المواد 18 و19 و20 من المرسوم التنفيذي رقم 96-93 المرجع السابق.

2 المادة 08 من المرسوم التنفيذي رقم 2000-311 المؤرخ في 14 أكتوبر 2000، المرجع السابق.

وينشط رئيس الغرفة أشغال الجمعية العامة ومكتب الغرفة وينسقها ويقدم إليهما تقارير نشاطاته ويمثل المنتمين أمام السلطات العمومية والأطراف الأخرى، وزيادة على ذلك يوقع رئيس الغرفة كل الاتفاقيات وبروتوكولات الاتفاق والتبادل والتعاون مع الهيآت والمؤسسات الأجنبية المماثلة في مجال العلاقات التجارية وتطويرها بين المتعاملين الجزائريين ونظرائهم الأجانب، ويمكن لوزير التجارة أو ممثله حضور اجتماعات أجهزة الغرفة بقوة القانون.

اللجان التقنية للغرفة : وهي أجهزة دائمة للتفكير والدراسة تتولى ضبط أراء الغرفة واقتراحاتها وتوصياتها وصياغتها فيما يخص المسائل المتعلقة بمجال اختصاصها، وذلك بعد فحصها وبعد القيام بالاستشارات الضرورية بشأنها، حيث يشرف رئيس الغرفة على أشغال اللجان التقنية وينسقها، ويمكنه كذلك أن ينشئ لجانا تقنية فرعية، بناءا على اقتراح رؤساء اللجان التقنية وبعد استشارة مكتب الغرفة، وذلك قصد معالجة مسائل أو مواضيع خاصة، ويقوم وزير التجارة بتحديد عدد اللجان التقنية لكل غرفة وتشكيلها ومجال اختصاصها وقواعد تنظيمها وسيرها بقرار، وتتكون اللجان التقنية من أعضاء يعينهم الأعضاء الدائمون من الجمعية العامة للغرفة، وأعضاء شركاء في الغرفة [1] بحيث لا يتجاوز عددهم عدد الأعضاء الدائمين، أما مقرر اللجنة التقنية فهو يختار من بين المستخدمين الدائمين في الغرفة، وبالإضافة إلى هذا يقوم الأعضاء الدائمين في اللجنة التقنية بتعيين من بينهم رئيس اللجنة التقنية ونائبه.

[1] المواد 23 و24 و25 و26 من المرسوم التنفيذي رقم 96-93 المؤرخ في 03 مارس 1996، المرجع السابق.

وللإشارة فإن مهام أعضاء أجهزة غرف التجارة والصناعة مجانية، غير أنه يمكن لميزانية غرفة التجارة والصناعة أن تتكفل حسب المعدلات المحددة في التنظيم بمصاريف تنقل وإقامة أعضاء مكتبها بالخارج في إطار ممارسة نشاطاتها بالخارج، كذلك فإن حل الأجهزة المنتخبة للغرفة يكون بقرار صادر عن الوزير المكلف بالتجارة.

ثانيا- إدارة الغـرفـة : وهي جهاز يضم جميع المستخدمين الدائمين والمؤقتين بالغرفة، مقسمين في وظائف ومهام حسب الهيكل التنظيمي لغرف التجارة والصناعة ويخضعون لقانون أساسي خاص ويشرف عليهم مدير، وهذا من أجل تسيير المصالح الإدارية للغرفة وإدارتها، والمدير يتم تعيينه بقرار من طرف الوزير المكلف بالتجارة وتنهى مهامه بنفس الطريقة، حيث يتمتع المدير بجميع الصلاحيات في إدارة الغرفة وتسييرها وعلى هذا النحو فهو يقوم بعدة وظائف نوجزها في النقاط التالية :

- مدير الغرفة هو الآمر بصرف الميزانية، كما أنه يمثلها أمام القضاء وفي أعمال الحياة المدنية.
- يُعد مشروع ميزانية الغرفة ومؤسساتها الملحقة أي الميزانية التقديرية، ويلتزم بنفقات الغرفة في حدود الإعتمادات المقيدة في الميزانية، وكذا حصيلة آخر السنة المالية وحساباتها ويقدمها إلى الجمعية العامة للمصادقة عليها.
- يمارس المدير السلطة السلمية على جميع مستخدمي الغرفة ومن بينهم مستخدمي المؤسسات والمصالح الملحقة أو المتنازل عنها التابعة للغرفة، ويُعد النظام الداخلي لهم ويسهر على احترامه [1].

[1] المادة 39 من المرسوم التنفيذي رقم 96-93 المؤرخ في 03 مارس 1996، المرجع السابق.

- كذلك يخول له القانون أن يبرم كل الصفقات أو العقود أو الاتفاقيات التي تدخل في إطار تسيير الغرفة وأموالها، وفي إطار صلاحياته كذلك يوقع أي اتفاقية أو بروتوكول اتفاق والتبادل والتعاون مع الهيآت والمؤسسات الأجنبية المماثلة.
- يزود مختلف أجهزة الغرفة بالوسائل الضرورية لسيرها وينظم تحت مسؤوليته الكتابات التقنية فيها، حيث يعين من بين المستخدمين الدائمين مقرري اللجان التقنية للغرفة، ويشارك في تطبيق مداولات مختلف أجهزة الغرفة عندما تتطلب هذه الأخيرة تدخل المصالح الإدارية للغرفة، كما يُنفذ الدراسات أو الأشغال التي تطلبها مختلف أجهزة الغرفة وترتبط بمجال اختصاصه، ويعتبر مسؤولا على حماية أملاك الغرفة والمحافظة عليها.
- كذلك يمكنه فتح عند الضرورة أي مكتب أو مصلحة أو فرع إداري على مستوى الأقسام الجغرافية الفرعية التابعة لدائرة الاختصاص الإقليمي للغرفة.

أما عن التنظيم الإداري النموذجي لغرف التجارة والصناعة فهو يتضمن الأقسام التالية :

- قسم الإدارة العامة والوسائل.
- قسم التنشيط والتعاون.
- قسم الوثائق والإعلام [1].

[1] المادة 03 من القرار المؤرخ في 18 مارس 1998، يتضمن تحديد الهيكل التنظيمي النموذجي لغرف التجارة والصناعة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 23، المؤرخ في 21 أفريل 1998.

حيث توضع هذه الهياكل تحت سلطة مدير الغرفة، كما يمكن إدماج هذه الأقسام فيما بينها دون أن يقل عددها على اثنين على الأقل، وفي العديد من غرف التجارة والصناعة بالجزائر نجدها تدمج قسم التنشيط والتعاون مع قسم الوثائق والإعلام نظرا لتقارب وتشابه الصلاحيات كما أن أحدهما مُكمل للآخر، إضافة إلى هذا فان كل قسم يحتوي على فروع دون أن يفوق عددها على 04 فروع في كل قسم، حيث نجد أن قسم الإدارة العامة والوسائل به فرع الإدارة العامة وفرع المالية والوسائل وفرع المحاسبة، أما قسم التنشيط والتعاون به فرع التنشيط الاقتصادي وفرع التكوين، أما قسم الوثائق والإعلام به فرع الوثائق والأرشيف وفرع الإعلام، ويمكن زيادة على هذا أن تفتح غرف التجارة والصناعة وحسب الضرورة مندوبية دائرتها الإقليمية في كل قسم جغرافي، يديرها إطار له رتبة رئيس قسم.

ومما سبق، يتضح لنا أن غرف التجارة والصناعة باعتبارها مؤسسات اقتصادية، تمثل الدولة لدى المتعاملين الاقتصاديين من جهة وتمثل القطاع الخاص لدى الجهات الوصية من جهة أخرى، فغرف التجارة والصناعة تملك آفاق مستقبلية واعدة للدولة في المساهمة في التنمية الاقتصادية إذا لاقت الاهتمام والرعاية من قبل المُشرّع، كما أن تكاتف الجهود وزيادة التنسيق المُحكم بين مختلف أجهزتها، يُساهم بشكل كبير وفعّال في التنمية الوطنية بصفة عامة وفي التنمية المحلية بصفة خاصة والتي سنتعرض لها في المبحث الموالي.

المبحث الثاني : مفهوم التنمية المحلية

تعتبر عملية التنمية ضرورة حتمية لتطوير المجتمعات المحلية، عن طريق المشاركة الشعبية إلى جانب الجهود الحكومية، لذلك تعمل الدولة الجزائرية وعلى غرار دول العالم بالاهتمام بمختلف مقومات التنمية المحلية، فالعوامل السياسية والإدارية والاقتصادية والأمنية والثقافية والاجتماعية تلعب دور مهم في تهيئة مناخ التنمية المحلية وأبعادها المختلفة، والتي تعتبر من معوقات عدم نجاحها في حالة فشل السياسة العامة للدولة في تحقيق المهمة التي أخذتها على عاتقها والتي كان الشعب ينتظرها، وهي التنمية الوطنية بصفة عامة للأجيال الحاضرة والمستقبلة، وعليه يتناول هذا المبحث تعريف التنمية المحلية وأهدافها، مقوماتها ومجالاتها وأهم معوقاتها.

المطلب الأول : تعريف التنمية المحلية وأهدافها

أولا : تعريف التنمية المحلية : لقد تعددت الكتابات والتعاريف التي تبحث في مفهوم التنمية المحلية نتيجة لتطور مفهوم التنمية بصفة عامة، وعليه سنطرق في هذا العنصر إلى تعريف التنمية بشكل عام حيث هناك مفاهيم عديدة ومختلفة للتنمية، ثم إلى تعريف التنمية المحلية بشكل خاص.

يعتبر موضوع التنمية من بين أهم المواضيع التي تلقى اهتمام الباحثين في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية، لذلك اعتبرته المنظمات الدولية وعلى رأسها هيأة الأمم المتحدة حقا مكرسا لدى الشعوب كغيره من الحقوق الأخرى، ومنه تسعى الكثير من الدول النامية للحاق بالدول المتطورة

والتي بلغت قياسات كبيرة من التقدم، فبعد أن كان الحديث عن التنمية الاقتصادية الشاملة، أصبح الكلام الآن عن التنمية البشرية والتنمية الإدارية.

لغة : التنمية هي النمو أي ارتفاع الشيء من موضعه إلى موضع آخر، وفي جانب المال تعني زاد وكثر، ويرمز مصطلح (développement) في اللغة الانجليزية إلى التغيير الجذري في النظام القائم واستبداله بنظام آخر أكثر كفاءة وقدرة على تحقيق الأهداف وفق رؤية المخطط الاقتصادي.

اصطلاحا : التنمية هي العملية التي بمقتضاها يجري الانتقال من حالة التخلف إلى التقدم، ويصاحب ذلك العديد من التغيرات الجذرية والجوهرية في البنيان الاقتصادي [1].

كذلك يعرف الفقهاء الكلاسيكيون من علماء الاقتصاد التنمية بأنها تحقيق النمو الاقتصادي المرغوب وتحسين مستوى المعيشة، وأن ذلك يتحقق عندما نتمكن من الاستخدام الأمثل للموارد المادية والبشرية المتاحة والمقياس لذلك هو الناتج القومي الإجمالي، فالتنمية في مضمونها تسعى لتحسين مستوى المعيشة للكافة، كما أنها تعكس طموحات الأفراد في المجتمع إلا أن ذلك رهن بضرورة الربط بين التنمية والديمقراطية، وضرورة وجود خيارات سياسية متاحة أمام المجتمع، فالتنمية هي عمليات تمكين وليست دعم للفقراء، ونقصد بالطموحات مراعاة حقوق الفقراء وطموحاتهم عند صياغة برامج التنمية [2].

1 يمينة طالبي، الدور التنموي للجماعات المحلية –دراسة حالة ولاية البيض، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية تخصص سياسة عامة وتنمية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الدكتور الطاهر مولاي، سعيدة، 2016، ص 38.

2 أحمد عبد الفتاح ناجي، التنمية المستدامة في المجتمع النامي في ضوء المتغيرات العالمية والمحلية الحديثة. د م ن : المكتب الجامعي الحديث، ط 1 ، 2012، ص ص 352-353.

يدل مصطلح التنمية على عملية الانتقال بالمجتمعات من حالة ومستوى أدنى إلى حالة ومستوى أفضل، ومن نمط تقليدي إلى نمو آخر متقدم كما ونوعا، وتعد حل أمثل لابد منه في مواجهة المتطلبات الوطنية في ميدان الإنتاج والخدمات [1].

حدد مفهوم التنمية تاريخيا بمدى تطور الدول في الجانب الصناعي وذلك يعود بشكل رئيسي لكون كل من كتب عن التنمية ينتمي إلى مجموعة الدول الصناعية والذين يسمون بالعالم الأول، وبذلك ربط المفهوم بمدى تطور قدرة الدول والشعوب على النمو وتوفير وسائل العيش الكريم من مصادر طاقة وإنتاج وغذاء وكماليات وغيرها، فالتنمية بتعاريفها المختلفة هي عبارة عن تغيرات شاملة ومتواصلة من حسن إلى أحسن للقوى البشرية والمادية على مختلف المستويات المعيشية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها من اجل تحقيق غايات وأهداف محددة مسبقا.

أما المفهوم الاقتصادي والإداري للتنمية فيقول أن التنمية الحقيقية للشعوب هي تلك التي تقوم على تطوير المركز للقدرات الخاصة والمهنية للفرد لأن البشر هم الثروة الحقيقية للشعوب.

أما التعريف المعرفي للتنمية مفاده أن المجتمع ينمي مصادره البشرية بالتعليم والتدريب لأفراده من اجل التنمية في هذا المجتمع أي أن التنمية الحقيقية تكون بالاستثمار في تطوير وتنمية الإنسان والذي بدوره يقوم بتنمية مجتمعه [2]، ويقول عيسان أن التنمية لا تبدأ بالاقتصاد بل بالتربية والتدريب

1 صدام هاشيمي وعبد الصمد خالدي ، دور الجمعيات في التنمية المحلية في الجزائر دراسة حالة ولاية النعامة، مذكر مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية تخصص السياسة العامة والتنمية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الدكتور الطاهر مولاي، سعيدة، 2016، ص 59.

2 ازهار سلمان هادي، ''التعليم مؤشر من مؤشرات التنمية دراسة حالة واقع المستوى التعليمي في مصر'' مجلة ديالى، العدد 53 ، 2011.

لأن تطور الاقتصاد لا يمكن أن يتحقق إلا إذا وجدت الكوادر المؤهلة القادرة على إدارة مؤسساته وتطويرها فنيا وتقنيا وعلميا.

يقصد بالتنمية الجهود المنظمة التي تبذل وفق تخطيط مرسوم للتنسيق بين الإمكانيات البشرية والمادية المتاحة في وسط اجتماعي معين من أجل تحقيق مستويات أعلى للدخل القومي والدخول الفردية، ومستويات أعلى للمعيشة والحياة الاجتماعية في نواحيها المختلفة للوصول إلى تحقيق أعلى مستوى ممكن من الرفاهية الاجتماعية، فهي ظاهرة شاملة تتكامل فيها الجوانب التقنية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والبيئية بحيث تشمل جميع مظاهر الحياة في المجتمع[1].

كذلك عرفت التنمية بأنها ذلك الكل المعقد من الإجراءات والعمليات المتتالية والمستمرة التي يقوم بها مجتمع ما للتحكم في اتجاه وسرعة التغيير الحضاري بهدف إشباع حاجاته، أي أن التنمية ما هي إلا عملية تغيير مقصود وموجه بهدف إشباع حاجات الإنسان، وإذا كانت العوامل الاقتصادية والسياسية والإدارية تمثل بصفة عامة عناصر تقويم المجتمعات ومقياس تطورها الحضاري، فقد أصبح من الضروري لأي مجتمع أن يتعرف بدقة على أوضاعه الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإدارية لتحديد ما يجب تغييره من هذه الأوضاع لكي يجتاز مرحلة التخلف التي تجثم على صدره، وتزيد مشاكله يوما بعد يوم [2].

1 صبري فارس الهيتي، التنمية السكانية والاقتصادية في الوطن العربي. الأردن : دار المناهج للنشر والتوزيع، ط 1، 2013، ص 14.

2 على عجوة، الإعلام وقضايا التنمية. القاهرة : عالم الكتب، ط 2، 2008، ص 43.

أما التنمية المحلية فقد حظيت باهتمام الباحثين وبذلك كانت هناك محاولات عديدة لتعريفها منها :

تعريف محي الدين صالح: يعتبرها مفهوم حديث الأسلوب للعمل الاجتماعي والاقتصادي في مناطق محددة يقوم على أسس وقواعد من مناهج العلوم الاجتماعية والاقتصادية، وهذا الأسلوب يقوم على إحداث تغيير حضاري في طريقة التفكير والعمل والحياة عن طريق إثارة وعي البيئة المحلية.

تعريف الدكتور أحمد رشيد: التنمية المحلية هي دور السياسات والبرامج التي تتم وفق التوجهات العامة لإحداث تغيير مقصود أو مرغوب فيه في المجتمعات المحلية وتهدف إلى رفع المستوى المعيشي في تلك المجتمعات بتحسين نظام توزيع الدخول، فالتنمية المحلية حسبه هي عبارة عن برامج وسياسات تهدف إلى تنمية الجانب الاقتصادي والاجتماعي وبالتالي لا تقتصر التنمية على الجانب الاقتصادي فقط، كما أنها بهذا المعنى هي عملية شاملة وليست منفصلة عن المفهوم العام للتنمية.

الدكتور فاروق زكي: التنمية المحلية هي تلك العمليات التي توحد جهود الأهالي والسلطات الحكومية لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية وتحقيق التكامل في إطار حياة الأمة ومساعدتها على المساهمة التامة في التقدم القومي [1].

التنمية المحلية هي تلك العملية التي يمكن من خلالها قيام أهالي المجتمعات الصغيرة من مناقشة حاجاتهم ورسم الخطط المشتركة لإشباعها، ويتم خلالها التركيز على التحرك المجتمعي لحل المشكلات.

1 صدام هاشيمي و عبد الصمد خالدي، مرجع سابق، ص ص 59، 60.

التنمية المحلية هي العملية التي بواسطتها يمكن تحقيق التعاون الفعال بين الجهود الشعبية والجهود الحكومية للارتقاء بمستويات التجمعات والوحدات المحلية اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وحضاريا من منظور تحسين نوعية الحياة لسكان تلك التجمعات المحلية في أي مستوى من مستويات الإدارة المحلية في منظومة شاملة ومتكاملة [1].

وتعرف الأمم المتحدة التنمية المحلية بأنها العمليات التي يمكن بها توحيد جهود السكان والحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية ومساعدتها في الاندماج في حياة جماعية والمساهمة في تقدمها بأقصى قدر ممكن.

كما عرفت التنمية المحلية بأنها العملية التي تشجع المجتمع المحلي على اتخاذ الخطوات التي تجعل حياتهم المادية والروحية أكثر غنى، معتمدين في ذلك على أنفسهم، فجوهر التنمية هو الذي يعالج بها المجتمع مشكلاته [2].

وتستمد التنمية المحلية بالجزائر مفهومها القانوني من النصوص الأساسية وهي الدستور، أو النصوص الخاصة بالجماعات المحلية لا سيما قانوني البلدية والولاية، وكذا مختلف النصوص التنظيمية المحددة لمجالات تدخلهما، ولقد جاءت نصوص الجماعات المحلية متضمنة اختصاصها التنموي وذلك بعد أن حددت استراتيجية التنمية الوطنية في الجزائر في منتصف ستينات القرن الماضي، كما أن جل دساتير الجزائر كرست في مبادئها على التنمية المحلية، سواء في عهد

1 هشام جوهري ورضوان بن بوبكر، إشكالية الاستقرار السياسي والتنمية المحلية بالجزائر– دراسة لمديرية الموارد المائية لولاية ورقلة، مذكرة لنيل شهادة الليسانس في العلوم السياسية تخصص تنظيمات سياسية وإدارية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013، ص ص 19، 20.

2 يمينة طالبي، مرجع سابق، ص 41،

الأحادية الحزبية دستوري 1963 أو1976، أو في عهد التعددية الحزبية دساتير 1989 أو1996 أو2008 أو2016 [1].

ومن جملة هذه التعاريف يمكن استخلاص تعريف إجرائي وهو أن التنمية المحلية هي تلك العملية التي بواسطتها يمكن تحسين ظروف وأحوال المجتمعات المحلية اقتصاديا واجتماعيا وفكريا وثقافيا، وذلك من خلال الاستثمار في العنصر البشري بتكوينه وتأهيله لتحسين قدراته ومهاراته ومساعدته على الاندماج في الحياة الجماعية، وكذا ربطه بشبكة علاقات عن طريق لقاءات الأعمال ومختلف التظاهرات الاقتصادية والثقافية، وكذا استعمال التكنولوجيا الحديثة، تمكنه من استغلال إمكانياته المادية والتأهيلية في الاعتماد على النفس لتحسين ظروفه وتحقيق تنمية ذاتية تعود عليه بالنفع وعلى المجتمع المحلي ككل .

ثانيا : أهداف التنمية المحلية

تختلف أهداف التنمية المحلية في الوحدات المركزية عن الأهداف العامة للدولة، فهدفها العام يرمي إلى تحقيق مستوى رفاه متوازن لكل الأفراد والجماعات في أي مجتمع، بالإضافة إلى تحقيق العدالة الاجتماعية، وتتمثل أهداف التنمية المحلية في :

-تحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي، وذلك من خلال زيادة المشاريع الاقتصادية المحلية أو توسيعها.

[1] حميد ملال، معوقات التنمية المحلية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماستر في القانون تخصص إدارة الجماعات المحلية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة د. الطاهر مولاي، سعيدة، 2016، ص ص 19، 20.

-القضاء على الفقر والتخلف، من خلال فتح مناصب شغل عن طريق المشاريع سواء بزيادتها أو توسيعها، وكذا توسيع الهياكل التربوية كبناء المدارس في مختلف البلديات والتجمعات السكانية.

-عدم الإخلال في التركيبة السكانية وتوزيعها بين أقاليم الدولة والحد من النزوح الريفي.

-شمول مختلف مناطق الدولة بالمشاريع التنموية مما يضمن تحقيق العدالة فيها، والحيلولة دون تمركزها في العاصمة.

-زيادة التعاون والمشاركة بين السكان ومجالسهم المحلية، ويمكن ذلك من خلال تنظيم الندوات واللقاءات التشاورية والأيام الدراسية والإعلامية.

-ازدياد القدرات المالية للهيآت المحلية مما يساهم في تعزيز قيامها بواجباتها وتدعيم استقلالها.

-جذب الصناعات والنشاطات الاقتصادية المختلفة لمناطق التجمعات المحلية من خلال تنظيم المعارض والصالونات، ولقاءات رجال الأعمال، وتوفير التسهيلات الممكنة مما يساهم في تطوير تلك المناطق.

-تعزيز القدرات العامة والبنية التحتية للمجتمع كالنقل، الكهرباء، الطرقات، المياه ... الخ.

-استغلال كل الموارد الذاتية الممكنة بما فيها العنصر البشري، وتعبئتها من أجل تحقيق تنمية ذاتية وإقلاع محلي.

-إدخال واستخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة في مختلف الميادين سواء الإنتاجية أو الخدمية [1].

-تحقيق حاجيات المجتمع المحلي باختلاف أنواعها : اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا.

[1] يمينة طالبي، مرجع سابق، ص ص 44، 45.

-حشد وتثمين الموارد البشرية والطبيعية والأملاك المحلية وترشيد استعمالها.

-إقحام المواطنين في تحديد الاحتياجات وإشراكهم في الأعمال المراد القيام بها.

-دعم الأنشطة الاقتصادية المنتجة للثروة، وتشجيع إنشاء المقاولات الصغيرة والمتوسطة الإنتاجية، وتعزيز شبكة الخدمات في الوسط الريفي والحضري.

-التخفيف من الفوارق التنموية بين الأقاليم والولايات وداخل الإقليم الواحد.

-ترقية الأنشطة الاقتصادية الملائمة لكل إقليم من خلال مراعاة الخصوصية التي تميز كل جهة.

-تنمية التهيئة الحضرية عن طريق تشجيع الاستثمار العمومي والخاص، الوطني والأجنبي[1].

المطلب الثاني : أبعاد ومجالات التنمية المحلية

أبعاد التنمية المحلية : تتضمن التنمية المحلية عدة أبعاد نذكر منها :

البعد الاقتصادي : تراعي التنمية المحلية البعد الاقتصادي من أجل تنمية الإقليم المحلي اقتصاديا، وذلك عن طريق البحث عن القطاع أو القطاعات الاقتصادية التي يمكن أن تتميز بها المنطقة، سواء عن طريق النشاط الزراعي أو الصناعي أو الحرفي، ولهذا فنجد أن المنطقة التي تحدد مميزاتها مسبقا تكون قادرة على النهوض بالنشاط الاقتصادي المناسب لها من أجل توفير فائض القيمة عن طريق المنتوجات المحققة [2]، بالإضافة إلى ذلك يمكن لها أن تدمج أفراد المجتمع الباحثين عن فرص العمل في النشاط الاقتصادي، ولهذا تصبح التنمية المحلية تحقق البعد الاقتصادي عن

[1] نور الدين يوسفي، الجباية المحلية ودورها في تحقيق التنمية المحلية بالجزائر، دراسة تقييمية للفترة 2000-2008 مع دراسة حالة ولاية البويرة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، 2010، ص 49.

[2] هشام جوهري و رضوان بن بوبكر ، مرجع سابق، ص 21.

طريق امتصاص البطالة من جهة وتوفير المنتوجات الاقتصادية التي تتميز بها المنطقة من جهة أخرى، سواء الاستهلاك المحلي أو لتوزيع الأقاليم الأخرى، وكذلك تعتمد التنمية المحلية على بناء الهياكل القاعدية المحلية مثل الطرقات والمستشفيات ... الخ، فهذه الهياكل القاعدية بالإضافة إلى كونها تسمح بدمج طالبي العمل فإنها تمهد الطريق نحو الجو المناسب لأفراد القاطنين بذلك الإقليم، وتستقطب أصحاب رؤوس الأموال المتواجدين في الأقاليم الأخرى من أجل الاستثمار بهذه المنطقة.

البعد الاجتماعي : يركز البعد الاجتماعي للتنمية المحلية على أن الإنسان يشكل جوهر التنمية وهدفها النهائي من خلال الاهتمام بالعدالة الاجتماعية ، ومكافحة الفقر وتوفير الخدمات الاجتماعية لجميع أفراد المجتمع، بالإضافة إلى ضمان الديمقراطية من خلال الشعوب في اتخاذ القرار بكل شفافية، ولهذا نجد أن البعد الاجتماعي للتنمية المحلية يمثل حجر الزاوية، لأن توفير الحياة الاجتماعية المتطورة من شأنها أن تدمج كل طاقات المجتمع لتطوير الثروة وزيادة القيمة المضافة، وعليه نجد أن تسخير التنمية المحلية في خدمة المجتمع يمكنها أن تقدم لنا مجتمع يتصف بالنيل وينبذ الجريمة ومحبا لوطنه ومن منطقته، وهناك ميادين أخرى تشمل التنمية المحلية لها علاقة وطيدة بالبعد الاجتماعي مثل التعليم والصحة والأمن ... الخ، كل اهتمامات التنمية المحلية بهذه الجوانب له أثره المباشر على شرائح المجتمع إيجابا وسلبا [1].

البعد البيئي : يركز البعد البيئي للتنمية المحلية على مراعاة الحدود البيئية بحيث يكون لكل نظام بيئي حدود معينة لا يمكن تجاوزها من الاستهلاك والاستنزاف أما حالة تجاوز تلك الحدود فإنه يؤدي

[1] هشام جوهري و رضوان بن بوبكر ، مرجع سابق، ص 21.

إلى تدهور النظام البيئي، وبالتالي يمكن الجزم بأن التنمية المحلية مجبرة بمراعاة الأبعاد الثلاث الاقتصادية والاجتماعية والبيئية حتى تعود بالنفع العام على المجتمع.[1]

البعد الثقافي : كل إقليم له خصوصيته الثقافية التي تحدد مسار التنمية المحلية فيه، وهذا ما يعطي التنمية المحلية خصوصيتها.

البعد السياسي : إن توجيه البعد التنموي إلى ما يخدم توجهات السلطة السياسية على المستوى الوطني والمحلي، وذلك من خلال توجيه قدرات الجماهير على إدراك مشكلاتهم بوضوح، وزيادة قدراتهم على تعبئة كل الإمكانيات المتوفرة لمواجهة هذه التحديات والمشاكل بأسلوب واقعي وعملي، كما تعني بناء المؤسسات وتوسيع نطاق المشاركة، وتعرف كذلك على أنها مشاركة المواطن المحلي في اقتراح الحلول للواقع المعيشي له، وكذا الاهتمام الذي توليه السلطة من أعلى هرم القاعدة الشعبية، والذي لابد أن يستهدف كل فرد من أفراد المجتمع وذلك من خلال تلبية الحاجات وتحسين ظروفه المعيشية والحصول على حقوقه كاملة، وإبراز العدالة الاجتماعية ودرة النظام التوزيعية، وخير مثال على ذلك ضرورة استفادة المواطن المحلي من الثروة المحلية التي وإن كانت تخضع لحكم الدولة المركزي، إلا أن المواطن المحلي يبقى له الحق في الاستفادة بقدر عادل بين كافة أقاليم الدولة [2].

1 هشام جوهري و رضوان بن بوبكر ، مرجع سابق، ص 22.

[2] صدام هاشيمي وعبد الصمد خالدي، مرجع سابق، ص ص 64، 65.

أما مجالات التنمية المحلية فهي كذلك متعددة نذكر منها :

التنمية الاقتصادية : على الرغم من تعدد التعاريف والتفسيرات حول هذا الموضوع إلا أنه يمكن إعطاء تعريف مشترك وهو أن التنمية الاقتصادية هي تلك العملية التي يشترك فيها كل الناس في المحليات والذين يأتون من كل القطاعات ويعملون سوية لتحفيز النشاط الاقتصادي المحلي والذي ينتج عنه اقتصاد يتسم بالمرونة والاستدامة وهي عملية تهدف إلى تكوين الوظائف الجيدة وتحسين نوعية الحياة لعموم الناس بما فيهم الفقراء والمهمشون، فغاية التنمية هي رفاهية الإنسان ماديا عن طريق تحسين دخل الفرد وتحسين مستواه المعيشي ، كما أن هذا النوع من التنمية والتي تهدف أساسا إلى وضع مخططات يكون الغرض منها تطوير الوضعية الاقتصادية للمجموعة المحلية سواء كانت في الجانب الصناعي أو الزراعي وحتى المنشآت القاعدية بما يسمح لاحقا بتوازن يمكنها من توفير منتجات اقتصادية تلبي حاجات أفرادها ومن ثم فقد جاءت التنمية الاقتصادية بطروحات مختلفة مبنية على الأسس المنهجية العلمية من أجل إسعاد الإنسان وتحقيق الرخاء المادي له.

التنمية الاجتماعية : وهو مجال تنموي يسعى للاهتمام بتنمية الجانب الاجتماعي لأفراد الإقليم الواحد، حيث أن جوهر هذا المفهوم هو العنصر الإنساني للتركيز على قواعد مشاركة الفرد في التفكير وإعداد وتنفيذ البرامج الرامية للنهوض به وبالاهتمام وخلق الثقة في فعالية برامج التنمية الاجتماعية والتي تنحصر أساسا في الخدمات العامة والخدمات الاجتماعية [1]، وهناك علاقة بين

[1] محسن يخلف، دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية دراسة حالة ولاية بسكرة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص سياسة عامة وإدارة إقليمية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص ص 51 ، 52.

التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية حيث لا يمكن أن تحدث تنمية اقتصادية دون تغيير اجتماعي ولا يمكن أن تحدث تنمية اجتماعية دون تنمية اقتصادية.

التنمية السياسية : وهي قدرة النظام على التعامل مع بيئته الداخلية والخارجية، حيث أنها تهدف إلى تنمية النظام السياسي القائم في دولة ما على اعتبار أن التنمية السياسية تمثل استجابة للنظام السياسي للتغيرات في البيئة المجتمعية والدولية، لا سيما استجابة النظام لتحديات بناء الدولة والأمة والمشاركة وتوزيع الأدوار، ولا تكون التنمية السياسية إلا من خلال تحقيق استقرار للنظام السياسي، وهذا الأخير لا يتم إلا إذا توافر فيه الشكل أو الأخذ بأشكال المشاركة الشعبية الجماهيرية والمتمثلة في حق المواطنين في اختيار من يمثلونهم لتولي السلطة كاختيار النخب الحاكمة أو اختيار أعضاء البرلمان والمجالس التشريعية والمحلية ... الخ، ومن خلال المشاركة السياسية يلعب المواطن دورا كبيرا في دعم مسيرة التنمية السياسية.

التنمية الإدارية : وتعرف كذلك التنمية الإدارية على أنها العملية التي يتم بواسطتها تحسين قدرات ومهارات الأفراد المسؤولين عن إدارة المنظمة، كما تعرف بأنها عملية تغيير إيجابي أو إحداث نقلة كمية ونوعية في مختلف الجوانب الإدارية الفكرية والعلمية وتهدف التنمية الإدارية إلى إزالة مظاهر الخلل بالإضافة إلى تحسين فعالية التنظيمات وتطويرها بناءا على خطة واضحة ومدروسة، حيث ترتبط التنمية الإدارية بتواجد قيادة إدارية فعالة لها القدرة على بث روح النشاط الحيوي في جوانب [1]

[1] محسن يخلف، مرجع سابق، ص 53.

التنظيم ومستوياته كما يغرس في الأفراد العاملين في المنظمة روح التكامل والإحساس بأنهم جماعة واحدة ومترابطة تسعى إلى تحقيق الأهداف والتطلع إلى المزيد من العطاء والانجازات، كما أن مفهوم التنمية الإدارية يرتبط أكثر بتنمية وتطوير القدرات البشرية في الإدارة لتحقيق عنصر الكفاءة والفعالية في المؤسسات الإدارية العلمية، وزيادة مهاراتها وقدراتها على استخدام هذه الطرق، في حل ما يواجهها من مشاكل ورفع مستوى أدائها وتطوير سلوكها.

كذلك فإن مفهوم التنمية الإدارية يعني تنمية الجهاز الإداري وترقيته لدفع قدرته على التطور والتغيير، من خلال مجموعة من الجهود الهادفة لتحسين مستوى الخدمات، عن طريق زيادة حجم الأجهزة الإدارية من حيث أعداد القوى البشرية وحجم الهياكل الإدارية، ويربط الدكتور احمد رشيد التنمية الإدارية بتنمية العنصر البشري في الإدارة خاصة في المستويات العليا والتنفيذية، ويعرفها بانها عملية تنمية مهارة الموظفين على كافة المستويات وبصورة منتظمة وفق احتياجات العمل [1].

[1] عبد القادر هواري، « الإصلاح الإداري »، محاضرات ألقيت على طلبة السنة الثانية ماستر حكم راشد بكلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، 2018/2017.

المطلب الثالث : مظاهر ومقومات التنمية المحلية وخصائصها

أولا – مظاهر التنمية المحلية : هناك عدة مظاهر للتنمية المحلية سواء التي متعلقة بالإدارة أو المواطن والعلاقة بينهما وهي كالتالي:

– توفر الخدمات الاجتماعية حيث أن الغرض من إنشاء أي إدارة لخدمة المواطن وذلك بتقديم خدمات لكافة فئات وشرائح المجتمع وتوفير مختلف التجهيزات الملائمة في مختلف المرافق التي تقدم خدمات وكذا مراعاة حسن استقبال في توفير تلك الخدمات.

– توازن بين الموارد والنفقات : حيث تتوفر لدى الجماعات المحلية الموارد المالية الكافية وانسجامها مع النفقات التي تعرف ارتفاع وانخفاض مستمر، وهنا يبرز هذا التوازن الذي يعتبر من أبرز المظاهر للتنمية المحلية، كما أن المورد المالي يعتبر كأداة لتسيير الجماعات المحلية خاصة البلديات.

– استعمال وتوفر التقنيات الحديثة : ويقصد بذلك توفر كافة الوسائل الحديثة على مستوى الإدارة المحلية وذلك بهدف تسيير الشؤون المحلية باحترافية وكفاءة عالية مع التكوين الجيد للموظفين للتعامل مع هذه التقنيات الحديثة بطريقة جيدة تسهل سير الإدارة.

– الإعـلام : حيث يلعب الإعلام دور كبير في عملية التنمية المحلية باختلاف وسائله، بحيث يقضي على العزلة التي تفصل المواطن عن الإدارة وذلك بتزويده بمختلف المعلومات التي تفيده في حياته الاجتماعية والمهنية [1].

1 هشام جوهري و رضوان بن بوبكر، مرجع سابق ، ص 27.

ثانيا- مقومات التنمية المحلية

تتطلب التنمية المحلية مجموعة من العناصر والركائز الأساسية التي لابد من تفعيلها وتثمينها للنهوض بها وأهمها المقومات المالية والمقومات البشرية والمقومات التنظيمية.

المقومات المالية : يعد العنصر المالي عاملا أساسيا في التنمية المحلية حيث أن نجاح الهيآت المحلية في أداء واجبها والنهوض بالأعباء الملقاة على عاتقها من ناحية توفير الخدمات للمواطنين، يتوقف لحد كبير على حجم مواردها المالية، من الطبيعي أنه كلما زادت الموارد المالية التي تخص الهيآت المحلية كلما أمكن لهذه الهيآت أن تمارس اختصاصاتها على الوجه الأكمل، معتمدة في ذلك على نفسها دون اللجوء إلى الحكومة المركزية للحصول على الإعانات المالية، كما أن تسيير هذه الموارد يتطلب وجود إدارة مالية على المستوى المحلي تتولى تنظيم حركة الأموال وهذا بالتخطيط المالي الجيد وكذا الرقابة المالية المستمرة، كذلك من المقومات المالية التي تساعد على تحقيق التنمية المحلية توفير نظام محاسبي كفؤ وتنظيم رشيد للمعلومات، تحليل مالي سليم وموازنة محلية أو قيم مالية دقيقة، إن توفير هذه العناصر مجتمعة يساعد في تحقيق أهداف الجماعات المحلية ويجعلها تعمل بكفاءة عالية واستقلالية تامة [1].

المقومات البشرية : يعتبر العنصر البشري أهم عناصر نجاح التنمية المحلية، فهو الذي يفكر في كيفية استخدام الموارد المتاحة أفضل استخدام وهو الذي يدير التمويل اللازم لإقامة المشروعات، ويقيد هذه المشروعات ويتابعها ويعيد النظر فيها ، فالعنصر البشري هو غاية التنمية وهدفها، كما أنه

[1] صدام هاشيمي وعبد الصمد خالدي، مرجع سابق، ص 61.

وسيلة لتحقيق التنمية وبالتالي فهدف التنمية المحلية هو تنميته، فالإنسان لديه طاقات وقدرات ذهنية وجسدية تفوق كثيرا ما تم استغلاله والاستفادة منه فعلا في مواقع العمل المختلفة، فالاستفادة القصوى من تلك الطاقات والقدرات هي المصدر الحقيقي لتحقيق انجازات التنمية المحلية، وفي هذا الإطار لا يمكن إغفال الجهود الذاتية المجسدة والمتمثلة في المشاركة الشعبية إلى جانب الجهود الحكومية [1].

المقومات التنظيمية : وتتمثل المقومات التنظيمية للتنمية المحلية في وجود نظام للإدارة المحلية مهمته إدارة المرافق المحلية وتنظيم الشؤون المحلية، حيث أن الحديث عن التنمية المحلية والمشاركة الشعبية يقتضي توفير نظام لا مركزي كآلية لتفعيلها وتنشيطها، فعنصر اللامركزية يحظى بأهمية بالغة في عملية التنمية المحلية لما يوفره هذا العنصر من امتيازات لأفراد المجتمع المحلي، كالمشاركة في القرارات وتحديد الاحتياجات ورفع الانشغالات من خلال الممثلين في مختلف المجالس المنتخبة، ومن تطبيقات الإدارة المحلية في الجزائر البلدية والولاية أو ما يعرف بالجماعات المحلية [2].

[1] صدام هاشيمي وعبد الصمد خالدي، مرجع سابق، ص 62.

[2] الحاج سي فضيل، معمر حيتالة، محمد بن عطة، ''إشكالية التنمية المحلية المقومات والمعوقات'' المجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة، العدد 09، جانفي 2017، ص 167.

ثالثا – خصائص التنمية المحلية

للتنمية المحلية مجموعة من الخصائص نوجزها فيما يلي :

- التنمية المحلية عملية مقصودة ومخططة، فهي مجموع الوسائل والطرق لتحسين الظروف وفق سلم زمني محدد يعتمد على مخطط بعيد أو قصير المدى بغية ترقيتها.
- التنمية المحلية عملية ضرورية للتغيير المنظم، باعتبارها المسلمة تطوي في طياتها البديل المهيكل والحاسم في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية وترقية القدرات الإنسانية.
- التنمية المحلية عملية ليست جزئية وإنما كلية شاملة، فهي على جميع المستويات وغير منحصرة على جهة أو جزء معين.
- التنمية المحلية عملية داخلية ذاتية، فهي تدخل تميز المجتمع المحلي للوصول إلى الرقي والازدهار الداخلي في تنسيق الجهود على مختلف المستويات، وأن العوامل الخارجية ما هي إلا محفز للعوامل الداخلية.
- التنمية المحلية عملية مستمرة، غايتها سيرورة وديمومة تحسين الأحوال المعيشية للمجتمع، ومواصلة المسيرة للأجيال المقبلة.
- التنمية المحلية عملية ديناميكية، فهي وسيلة فعالة وناجحة إذا التقت العوامل المحفزة لبعضها في ترسيخ التطور والبناء المتقدم داخل الإقليم الواحد [1].

[1] حميد ملال ، مرجع سابق ، ص 21.

- أهمية المشاركة الشعبية في جميع مراحل العمل التنموي، والتي تكتسي أهمية في ترقية وبعث الفعالية وإعطاء الصبغة الشرعية للتنمية، لكون مشاركة المواطن فعّالة في تجسيد التنمية على ارض الواقع.
- أهمية العدالة في جميع مراحل وإجراءات التنمية، لما لها من دور بارز في المحافظة على التنمية وبعثها من خلال الحياد والمساواة في التوزيع بين أفراد المجتمع الواحد، من حماية الحقوق وصيانة الواجبات وردع المخالفين وتنوير القرارات الصادرة من الجهات الكفيلة لمسيرة التنمية.
- ضرورة إزاحة المعوّقات التي تعيق عملية التنمية وذلك من خلال تنمية الموارد المالية والبشرية لدفع عجلة التنمية[1].

ومما سبق نخلص إلى أن التنمية المحلية هي تلك العملية التي بواسطتها يمكن تحسين ظروف وأحوال المجتمعات المحلية في مختلف مجالات الحياة، وذلك من خلال تضافر كل الجهود المحلية لسكان المنطقة من اجل تحقيق التنمية بجميع جوانبها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، مع مراعاة عند التخطيط المحلي للقيام بالتنمية خصوصية كل إقليم، كما أن عملية تحقيق التنمية المحلية رهينة باعتماد وتفعيل وتثمين بعض العناصر أو المقومات التي تشكل الركائز الأساسية لقيامها، كالعنصر المالي والعنصر التنظيمي والعنصر البشري، هذا الأخير هو غاية التنمية ووسيلة لتحقيقها في الوقت نفسه.

[1] حميد ملال، مرجع سابق، ص 22.

الفـــصـــل الثـــانـي

مساهمة غرف التجارة والصناعة في تحقيق التنمية المحلية بالجزائر

تساهم غرف التجارة والصناعة بالجزائر في عمليات التنمية المحلية في مجالاتها المختلفة سواء التنمية الاقتصادية أو التنمية الإدارية أو التنمية الاجتماعية، وذلك من خلال اعتماد مجموعة من الطرق والأساليب التي تسعى من خلال انتهاجها إلى تحقيق أهداف التنمية المحلية، ومن خلال هذا الفصل نود التطرق إلى إبراز كيفية مساهمة غرف التجارة والصناعة في تحقيق التنمية المحلية بالجزائر وذلك من خلال مبحثين، المبحث الأول نستعرض فيه آليات غرف التجارة والصناعة في تحقيق التنمية المحلية، والتي تم تقسيمها على ثلاثة مطالب، حيث يتضمن المطلب الأول آلية دعم المؤسسات والثاني يتضمن آلية التنشيط والترقية الاقتصادية وترقية الإقليم والثالث يتضمن برنامج تبعات الخدمة العمومية، أما المبحث الثاني فهو عبارة عن دراسة حالة لمساهمة غرف التجارة والصناعة في التنمية المحلية بالجزائر، حيث تم اختيار غرفة التجارة والصناعة سوف لولاية الوادي كدراسة حالة، بحكم أن الباحث يمثل أحد الإطارات المستخدمة فيها، وله المعلومات الكافية عليها، حيث تم تقسيم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب، الأول يتضمن التعريف بغرفة التجارة والصناعة سوف، والثاني يتضمن انجازات غرفة التجارة والصناعة سوف خلال الفترة من 2014-2017، أما الثالث يتضمن دراسة أهم معوقات غرف التجارة والصناعة في تحقيق التنمية.

المبحث الأول : آليات غرف التجارة والصناعة في تحقيق التنمية المحلية

من أجل تأكيد وتفعيل وإبراز مساهمتها في تحقيق التنمية المحلية وإنجاحها في مختلف مجالاتها، دأبت غرف التجارة والصناعة على اعتماد مجموعة من الآليات لتحقيق ذلك، يمكن التطرق لها من خلال المطالب التالية.

المطلب الأول : دعـم المؤسـسات

يقصد بدعم المؤسسات كل النشاطات والأعمال والانجازات التي يتم القيام بها من طرف غرف التجارة والصناعة أثناء مرافقة المؤسسات المحلية سواء الخاصة أو العمومية، بهدف زيادة إنتاجها وتحسين خدماتها وإزاحة كل العراقيل التي تواجهها، وهذا من شأنه المساهمة في عمليات التنمية المحلية خاصة في المجال الإداري والاقتصادي ويتم ذلك من خلال :

- تنظيم مختلف الدورات التكوينية لصالح المؤسسات التابعة لدوائرها الإقليمية، بهدف تحسين مستوى الإطارات التابعة للمؤسسات العامة والخاصة، وتجديد المعلومات والمعارف المكتسبة في السابق، لتقديم أفضل الخدمات وبالتالي المساهمة في التنمية المحلية في جانبها الإداري.
- انجاز كل الإجراءات والاتصالات لتزويد المتعامل الاقتصادي بمختلف المعلومات الخاصة بالسفريات والمعارض والصالونات المنظمة بالخارج وإبلاغه بذلك، وهذا من شأنه تشجيع المؤسسات للتفتح على الخارج [1].

[1] قسم التنشيط الاقتصادي، غرفة التجارة والصناعة سوف، الوادي، 2018.

- معالجة المشاكل والصعوبات التي تواجه المؤسسات المحلية، ومرافقتها لإيجاد الحلول لدى الجهات الوصية، من خلال كتابة التقارير ورفع الانشغالات للجهات الوصية المعنية بذلك.
- ترقية وتطوير الأنشطة المحلية في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والإدارية، ورفع مستوى أداء المؤسسات المحلية الخاصة، وزيادة مكانتها في هيكل الاقتصاد الوطني، باعتبار أن القطاع الخاص شريك في إنجاح عمليات التنمية المحلية، وبالتالي تحقيق إحدى أهداف التنمية المحلية وهو ترقية الأنشطة الاقتصادية لكل إقليم.
- ترشد وتساعد المؤسسات المحلية في ميادين نشاطاتهم، وتقدم المشورة في كافة المسائل المرتبطة بإنشاء وتشغيل وإدارة المشروعات، وهذا من شأنه دعم الأنشطة الاقتصادية المنتجة للثروة والتي تهدف التنمية المحلية لتحقيقها [1].
- تتيح غرف التجارة والصناعة لأصحاب الأعمال فرصة الالتقاء لتبادل الخبرات والمعلومات وتدارس الموضوعات والقضايا المشتركة، باعتبارها الفضاء الطبيعي لكل المتعاملين الاقتصاديين والحاضنة لهم، وهذا ما يؤدي إلى تحقيق حاجيات المجتمع المحلي باختلاف أنواعها والتي تهدف التنمية المحلية إلى تحقيقها .
- تقوم غرف التجارة والصناعة بإصدار الوثائق أو الشهادات أو الاستمارات التي يقدمها أو يطلبها المتعاملين الاقتصاديين أو تؤشرها أو تصدق عليها، مثل التأشير على شهادات المنشأ التي تستخدم

[1] قسم التنشيط الاقتصادي، مرجع سابق.

في عمليات التصدير، التأشير على دعوات الأجانب من أجل استضافتهم بالجزائر في إطار القيام بأعمال مشتركة أو علاقات تجارية أو دراسة السوق المحلية، والتي من شأنها تسهيل عملية الحصول على تأشيرة الدخول إلى الجزائر، التأشير على نسخ طبق الأصل للسجلات التجارية، استخراج شهادات المصنع التي تثبت محلية المنتوجات التي يتم تصنيعها بالولاية، والتي من مزاياها الاستفادة من نسبة 20% المخصصة لأفضلية المنتجات المحلية أثناء المشاركة في مختلف الاستشارات و المناقصات بالجزائر ...الخ، وهذا من شأنه أن يزيد من القدرات المالية للمؤسسات المحلية والتي تهدف التنمية المحلية إلى تحقيقها [1] (أنظر الملاحق 02 و03 و04).

المطلب الثاني : التنشيط والترقية الاقتصادية وترقية الإقليم

التنشيط والترقية الاقتصادية وترقية الإقليم هي جميع النشاطات والأعمال التي تقوم بها غرف التجارة والصناعة داخل الإقليم الجغرافي المتواجدة فيه والذي تمتد عليه صلاحياتها، هذه النشاطات من شأنها تحريك عجلة التنمية المحلية خاصة في المجال الاقتصادي والاجتماعي وذلك من خلال :

1) التنظيم أو المشاركة في مختلف التظاهرات الاقتصادية التي يتم تنظيمها على المستوى المحلي أو الوطني، مثل المعارض والصالونات والملتقيات بهدف ترقية النشاطات الصناعية والتجارية والخدمية وتطويرها، ومساعدة المؤسسات المحلية على التعريف بمنتجاتها والترويج لتسويقها، مما يعود بالفائدة على المؤسسات المحلية من خلال تحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي الذي

[1] قسم التنشيط الاقتصادي، مرجع سابق.

يؤدي إلى زيادة نسبة الأرباح وزيادة المشاريع أو توسيعها وكذا فتح مناصب شغل جديدة، وبالتالي المساهمة في مكافحة ظاهرة الفقر والبطالة وهذا ما تسعى التنمية المحلية إلى تحقيقه خاصة في مجالها الاجتماعي.

2) تساعد على إقامة شراكات أعمال بين المتعاملين المحليين ونظرائهم الوطنيين والأجانب، من خلال احتضان وتنظيم الملتقيات والندوات واللقاءات الثنائية وتشجيع المتعاملين المحليين على إبرام مختلف اتفاقيات الشراكة والتبادل بهدف الترويج للمنتوج المحلي وتسويقه، وكذا الدخول في المنافسة الحرة المبنية على أسس عالمية، ويتم ذلك من خلال استغلال كل الموارد الذاتية الممكنة وتعبئتها من أجل تحقيق تنمية ذاتية وإقلاع محلي وهذا ما تصبوا التنمية المحلية تحقيقه.

3)إبرام اتفاقيات التعاون والشراكة والتنسيق مع الهيآت المحلية أو الهيآت الأجنبية المماثلة، للمساهمة في تنشيط الحركة الاقتصادية وإنشاء شبكة علاقات تعاون وتنسيق متفرعة، حيث أنه من صلاحيات غرف التجارة والصناعة إبرام أي اتفاقية في المجال الاقتصادي والتي من شأنها زيادة المبادلات التجارية وتبادل المعلومات والخبرات بين غرف التجارة والصناعة ومختلف الهيآت المحلية والأجنبية والتي لها نفس نشاط الغرف، وهذا من شأنه جذب الاستثمارات الأجنبية التي تُدر على الدولة بالعملة الصعبة، وكذا استقطاب العديد من الصناعات والنشاطات الاقتصادية لمناطق التجمعات المحلية والتي تهدف التنمية المحلية إلى تحقيـقه [1].

[1] الموقع الرسمي لغرفة التجارة والصناعة سوف، الوادي.

أطلع عليه بتاريخ 12 مارس 2018، www.ccisouf.com

4)تقدم للجهات الوصية كل المعلومات والبيانات والمقترحات والتوصيات حول مختلف المسائل والدراسات المتعلقة بالاستثمار والتوجهات الاقتصادية والتشريعات التي تمس مصالح المتعاملين الاقتصاديين، على اعتبار أن غرف التجارة والصناعة هي الوعاء الذي يحوي انشغالات المستثمر والمتعامل الاقتصادي، والتي يتم دراستها ومناقشتها من خلال تنظيم اللقاءات التشاورية والأيام الدراسية وعرض المقترحات والتوصيات على الجهات الوصية، إلى جانب اقتراح مختلف التشريعات والقوانين التي تهم مختلف نشاطات المتعامل الاقتصادي، وهذا من شأنه أن يؤدي إلى زيادة التعاون والمشاركة بين السكان والمجالس المحلية التي تهدف التنمية المحلية تحقيقها.

5)تعرف المتعاملين الأجانب بإمكانيات المنطقة الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية والسياحية وغيرها، وكذا مختلف العادات والتقاليد، لاستقطابهم وجلب الاستثمارات الأجنبية التي من شأنها تشغيل اليد العاملة المحلية وبالتالي المساهمة في محاربة البطالة، وتوفير منتجات لا تتوفر في المنطقة، بالإضافة إلى تدعيم خزينة الدولة بالعملة الصعبة.

6)تنظم الزيارات الميدانية لدعم وتشجيع المتعاملين الاقتصاديين، والقيام بالتوأمة مع مختلف الهيآت ذات الصلة بنشاطها، لتبادل المعلومات والخبرات والآراء حول مختلف المسائل التي تهم نشاط الغرف أو الهيآت ذات الصلة بنشاطها، وكذا الإطلاع على مختلف المستجدات الوطنية والدولية خاصة فيما يتعلق بترقية المنتوج الوطني [1].

[1] قسم التنشيط الاقتصادي، مرجع سابق.

7)تمثل المنخرطين فيها لدى السلطات العمومية، وتعين ممثلين لها لدى مختلف هيآت التشاور المحلية من أجل تقديم أرائها ومقترحاتها حول مختلف المسائل التي تعرض عليها.

8)تقوم بانجاز ونشر وتوزيع الوثائق والمجلات والدوريات التي لها علاقة بهدفها، سواء كانت إعلامية أو تحسيسية توعية أو تكوينية أو إشهارية [1].

المطلب الثالث : برنامج تبعات الخدمة العمومية

انطلاقا من مهام وصلاحيات غرف التجارة والصناعة، وضعت الجزائر عدة مهام على عاتق غرف التجارة والصناعة في إطار ما يسمى بتبعات الخدمة العمومية، حيث تشكل تبعات الخدمة العمومية الأعمال التي تدخل في ميدان التنشيط وتعميم وترقية نشاطات التجارة الداخلية والخارجية وترقية الاستثمار والنوعية التي لا تدخل ضمن الخدمات التجارية للغرف، ويجب على غرف التجارة والصناعة أن تعد برنامج عمل سنوي بعنوان تبعات الخدمة العمومية وتعرضه على الوزير المكلف بالتجارة للمصادقة عليه في بداية كل سنة وهذا قبل الشروع في تنفيذه، حيث تساهم الدولة في تمويل مهام التبعات المسندة إلى غرف التجارة والصناعة على أساس برنامج العمل السنوي المصادق عليه من قبل السلطة الوصية، وتحدد المساهمة المالية للدولة من قبل الوزير المكلف بالتجارة بالاتفاق مع الوزير المكلف بالمالية، حيث تدفع هذه المساهمات سنويا إلى غرف التجارة والصناعة، وبالتالي فإنه يجب على غرف التجارة والصناعة أن تعد ميزانية تقديرية كل سنة للتكفل بنشاطات تبعات الخدمة

[1] قسم التنشيط الاقتصادي، مرجع سابق.

العمومية، ومن خلال هذه الآلية تقوم غرف التجارة والصناعة بالعديد من النشاطات التي تهدف إلى تحقيق التنمية المحلية، حيث يتم اقتراحها في ستة (06) محاور أساسية وهي :

1) توجيه وتقديم المساعدة والاستشارة للمتعاملين الاقتصاديين المحليين في مهمتهم في التنقيب واستكشاف الأسواق، من خلال إبلاغهم بمختلف التظاهرات الاقتصادية المنظمة بالخارج، وتشجيعهم ومرافقتهم في إبرام مختلف عقود الشراكة والتعاون الخارجية، وهذا من شأنه التعريف بالمنتوج المحلي وتنشيط الحركة التجارية الخارجية (التصدير) وهو ما تسعى التنمية المحلية تحقيقه.

2) التنظيم والتشاور في كل المسائل التي تهم تنمية النشاطات الاقتصادية والصناعية والخدمية لمواكبة مختلف الأحداث الاقتصادية الراهنة، من خلال عقد اللقاءات التشاورية والقيام بالزيارات الميدانية وتنظيم الأيام الإعلامية والدراسية والتكوينية حول مختلف المسائل والقوانين الصادرة حديثا والتي تهم نشاط المؤسسات المحلية سواء العمومية أو الخاصة، وهذا بهدف إعلام المتعاملين الاقتصاديين ومختلف إطارات الهيآت العمومية والاقتصادية والتدارس معهم حول القوانين والتشريعات الصادرة حديثا التي تهم نشاطهم، وكذا توفير مجموعة من الخيارات لصناع القرار [1]، وهذا من شأنه تمكين الجماعات المحلية بالتدخل في مختلف مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وحتى الثقافية، وهذا ما تهدف التنمية المحلية تحقيقه.

[1] قرار وزاري مشترك مؤرخ في 2011/01/16، يحدد دفتر الشروط العامة المحددة لأعباء وتبعات الخدمة العمومية المسندة لغرف التجارة والصناعة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 9، الصادر في 2011/02/09.

3) نشر وتعميم النصوص ذات الطابع التشريعي والتنظيمي والمتعلقة لاسيما بالميادين الاقتصادية والصناعية والتجارية، وذلك من خلال تنظيم الأيام الإعلامية وتوزيع مختلف الوثائق والنشريات والمطويات والدوريات والاسطوانات CD التي تتضمن تلك النصوص القانونية والقواعد التنظيمية وبالتالي المساهمة في التنمية المحلية في المجال الإداري.

4) تنظيم عمليات جمع واستغلال ونشر المعلومات حول فرص التصدير، حيث تسعى غرف التجارة والصناعة دائما إلى تقديم آخر المستجدات حول المسائل المتعلقة بالتجارة الخارجية خاصة فيما يتعلق بعمليات التصدير، لما لها من تأثير كبير على اقتصاد الدولة بصفة عامة، كما أنها تزود المصدرين بمختلف المعلومات والبيانات حول الدول التي يرغبون في القيام بعمليات التصدير إليها.

5) انجاز كل الدراسات والتحاليل حول القواعد الواجب وضعها لترقية المنتوج الوطني، وهذا من خلال تصنيف المؤسسات الإنتاجية في إقليم الاختصاص حسب النشاط، وتزويدها بمختلف القوانين والتشريعات المتعلقة بكيفيات ترقية المنتوج الوطني وتطويره وتحسينه ليكون منافسا لنظيره من المنتوجات في الدول الأخرى [1].

[1] قرار وزاري مشترك مؤرخ في 2011/01/16، مرجع سابق.

6) القيام بأعمال التعليم والتكوين وتحسين المستوى وتجديد المعارف لصالح إطارات وعمال المؤسسات العامة والخاصة، بهدف تجديد معارفهم ومكتسباتهم العلمية والفكرية [1]، وتحسين أدائهم الإداري والإنتاجي على المستوى المحلي، وبالتالي المساهمة في التنمية المحلية في الجانب الإداري.

وعليه ومما تقدم ذكره، فإن غرف التجارة والصناعة بالجزائر تقدم مجموعة واسعة من الخدمات خاصة في المجال الاقتصادي والإداري والمالي والقانوني، تساهم من خلالها في عمليات التنمية المحلية في جوانبها المختلفة من خلال تتبع هذه الآليات التي تنتهجها جميع غرف التجارة والصناعة بالجزائر، حيث أن هذه الأخيرة ملزمة بتقديم حصيلة أنشطتها السنوية إلى الوزير المكلف بالتجارة وفق هذه الآليات.

[1] قرار وزاري مشترك مؤرخ في 2011/01/16، مرجع سابق.

المبحث الثاني : دور غرفة التجارة والصناعة سوف في تحقيق التنمية بولاية الوادي – دراسة حالة –

المطلب الأول التعريف بغرفة التجارة والصناعة سوف

قبل الحديث عن غرفة التجارة والصناعة "سوف"، وجب علينا إعطاء لمحة عامة عن إقليم ولاية الوادي وإمكانياتها، فولاية الوادي هي ولاية جزائرية انبثقت عن التقسيم الإداري لعام 1984، وتنقسم إلى منطقتين ذات أصول عرقية مختلفة : منطقة وادي سوف ومنطقة وادي ريغ، عاصمة الولاية هي مدينة الوادي وهي تعرف بمدينة الألف قبة وقبة، كما تعرف أيضا بعاصمة الرمال الذهبية، تقع ولاية الوادي شمال شرق الصحراء الجزائرية، تبعد عن عاصمة البلاد بـ 630 كلم تتربع على مساحة تقدر بـ 44586.80 كلم²، يحدها من الشمال ولايات تبسة وخنشلة وبسكرة، من الشرق الجمهورية التونسية، ومن الغرب ولايتي ورقلة وبسكرة، ومن الجنوب ولاية ورقلة، تضم ولاية الوادي 12 دائرة و30 بلدية بما فيها مقاطعة إدارية هذا إلى جانب مختلف الإدارات العمومية والمؤسسات الاقتصادية[1]، وتشتهر ولاية الوادي بإنتاج التمور خاصة من نوع دقلة نور والرطب أو ما يدعى بالمنقر كما يعتبر الزيتون والبطاطا تجربة ناجحة في تنويع المحاصيل الفلاحية العالية الجودة بالمنطقة، إذ أنها تجلب المستثمرين الأجانب من الدول العربية (الإمارات العربية المتحدة، المملكة العربية السعودية) والدول الأوربية (فرنسا، ألمانيا، الدانمارك)، كذلك تزخر ولاية الوادي بثروة معتبرة

[1] غرفة التجارة والصناعة سوف، مونغرافيا ولاية الوادي، الوادي، 2014، ص 2.

من المواد الخام ولكنها مستغلة جزئيا والتي منها : الملح، الرمل، الرمل ألجبسي، الطين، الجبس، كذلك تمتلك ولاية الوادي شبكة معتبرة من الطرقات تربطها بولايات أخرى، وكذا تربط بلدياتها ببعضها البعض، كما أنها تزخر بخزان هائل من المياه الجوفية.

أما عن غرفة التجارة والصناعة "سوف" فيمكن تعريفها بأنها إحدى المؤسسات الاقتصادية التي تقوم بدور محوري في مسيرة التنمية المحلية بولاية الوادي، وقد أصبحت رقما فاعلا في الساحة مع اتساع مجالات نشاطها واستيعابها للتطورات الاقتصادية والاجتماعية التي تمر بها ولاية الوادي، والتي أضحت قطبا واعدا في التنمية المحلية، فهي مؤسسة عمومية ذات طابع تجاري وصناعي (EPIC) تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وهي تحت وصاية الوزير المكلف بالتجارة، تم إنشاؤها بولاية الوادي سنة 2003 وذلك بقرار وزاري مشترك مؤرخ في 07 أكتوبر 2003 وهذا بعدما كانت تابعة لغرفة التجارة والصناعة الزيبان بولاية بسكرة [1].

وتمثل غرفة التجارة والصناعة سوف الفضاء الطبيعي لكل المتعاملين الاقتصاديين، بدأت في ممارسة نشاطاتها بصفة مستقلة عن غرفة التجارة والصناعة الزيبان في : 2006/08/01 بعدما تم تعيين مديرا لها، وهي تمثل لدى السلطات العمومية المصالح العامة لقطاعات التجارة والصناعة والخدمات في إطار دوائرها الإقليمية، وينخرط فيها كل الأشخاص الطبيعيين والمعنويين المقيدين في السجل التجاري، وحسب إحصائيات الانخراط التي يتم تسجيلها على مستوى قسم التنشيط الاقتصادي

[1] قرار وزاري مشترك مؤرخ في 07 أكتوبر 2003 يعدل ويتمم القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 25 ماي 1996 والمتضمن تسمية غرف التجارة والصناعة ومقراتها الرئيسية وتحديد دوائرها الإقليمية المعدل والمتمم، المادة الأولى.

والذي يشرف عليه الباحث، فقد كان عدد المنخرطين خلال سنة 2014 هو 366 منخرط وفي سنة 2015 وصل إلى 92 منخرط وفي سنة 2016 هو 94 منخرط وفي سنة 2017 وصل إلى 66 منخرط بغرفة التجارة والصناعة سوف.

شهدت غرفة التجارة والصناعة "سوف" منذ إنشائها ثلاث 03 عمليات انتخابية لأجهزتها المنتخبة (الجمعية العامة تتكون من 22 عضو، ومكتب الغرفة يتكون من 07 أعضاء)، العملية الانتخابية الأولى لإستحداث الجمعية العامة كانت بتاريخ 2006/01/19 ومن خلالها تم انتخاب أعضاء المكتب بتاريخ 2006/02/02، أما العملية الانتخابية الثانية لتجديد أعضاء الجمعية العامة فقد كانت بتاريخ 2010/04/15 ومن خلالها تم انتخاب أعضاء المكتب بتاريخ 2010/05/05، أما العملية الانتخابية الثالثة لتجديد أعضاء الجمعية العامة فقد كانت بتاريخ 2014/05/10 ومن خلالها تم انتخاب أعضاء المكتب بتاريخ 2014/05/24، أما العملية الانتخابية الرابعة لتجديد أعضاء الجمعية العامة فقد كانت بتاريخ 26 ماي 2018 على أن يتم انتخاب مكتب الغرفة في الأيام القادمة [1].

ومنذ نشأتها تسعى غرفة التجارة والصناعة سوف كغيرها من الهيآت الاقتصادية، إلى المساهمة في عمليات التنمية المحلية من خلال الآليات التي تنتهجها في سبيل تحقيق ذلك، حيث أنها ترى أن العنصر البشري هو المحرك الأساسي لمختلف عمليات التنمية المحلية، وبالتالي فهي تستثمر في هذا العنصر لتحقيق التنمية المحلية خاصة في مجالاتها الاقتصادية والاجتماعية والإدارية وذلك من

[1] قسم التنشيط الاقتصادي، مرجع سابق.

خلال تنظيم مختلف الدورات التكوينية التي تهدف إلى تجديد المعارف والمعلومات وتحسين مستوى إطارات القطاع العام والخاص، إلى جانب المشاركة و/أو تنظيم مختلف التظاهرات الاقتصادية مثل لقاءات رجال الأعمال والمعارض والصالونات، والصالونات المتخصصة التي من شأنها ربط المتعامل الاقتصادي المحلي بنظيره الوطني أو الأجنبي والتي تؤدي إلى تبادل الخبرات والمعلومات والتعريف بمختلف المنتوجات المحلية والبحث عن أسواق خارجية لها، وهذا ما يعود بالفائدة على المستوى المحلي اجتماعيا واقتصاديا، من خلال تشغيل اليد العاملة ومحاربة البطالة وزيادة الدخل المحلي، وإبرام العديد من اتفاقيات التعاون والشراكة في مختلف المجالات، كذلك تنظيم العديد من الأيام الإعلامية والدراسية والتكوينية والتحسيسية والتي من شأنها تزويد المواطنين والمتعاملين الاقتصاديين وإطارات مختلف الهيآت العمومية والاقتصادية بالقوانين الجديدة الصادرة والمعلومات التي يبحثون عليها، وهذا باستغلال مختلف وسائل الإعلام الحديثة التي تعتمدها التنمية المحلية مثل البريد الالكتروني وصفحة الغرفة على موقع التواصل الاجتماعي، وعليه فقد قامت غرفة التجارة والصناعة سوف بالعديد من النشاطات نتعرض لها في المطلب الموالي .

المطلب الثاني : انجازات غرفة التجارة والصناعة سوف 2014 – 2017

على امتداد العهدة الانتخابية الأخيرة خاصة خلال السنوات من 2014 إلى 2017 قامت غرفة التجارة والصناعة سوف بتحقيق وتجسيد العديد من الانجازات التي جاءت بالنفع العام، والتي تميزت ببناء علاقات داخلية وخارجية خاصة مع مجلس الأعمال البريطاني، وغرفة التجارة والصناعة للجنوب الغربي بجمهورية تونس، ومساهمتها الفعالة إلى جانب الهيئات الرسمية في وضع العديد من الاستراتيجيات التنموية التي أصبحت اليوم أساسا لجذب الاستثمار وتطوير الرؤية الإستراتيجية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي المساهمة في التنمية المحلية بالوادي، وعليه فمن خلال هذه الآليات يمكن إبراز أهم الأنشطة والانجازات التي تم تنظيمها خلال هذه الفترة وذلك كما يلي :

1)تكوين مكتبة بالغرفة بهدف تنمية القدرات الفكرية والمعرفية لإطارات المؤسسات، وكذا تقديم مختلف المعلومات القانونية والاقتصادية التي تساعد المؤسسات الخاصة والاقتصادية في البحث عن مختلف المعلومات، ومن بين العناوين نجد كتاب محاسبة المؤسسة الجبائية، كتاب المحاسبة المعمقة وفق النظام الجديد SCF ، مدخل إلى المحاسبة ... الخ [1].

2)تحيين وتحديث بطاقية المؤسسات المحلية وتوسيعها عن طريق توزيع بطاقية معلومات على مختلف المؤسسات والمتعاملين الاقتصاديين عبر الفاكس والبريد الالكتروني والزيارات الميدانية،

[1] حصيلة النشاطات العادية لسنة 2014، غرفة التجارة والصناعة سوف، ولاية الوادي، 2015، ص 1.

بهدف تحديد أدق المعلومات عن المؤسسات المحلية وكذا إحصاء مختلف الخدمات والمنتجات المحلية (أنظر الملحق رقم 07) .

3)تنظيم دورات تكوينية لتحسين المستوى وتجديد المعارف والمعلومات، حيث تم تنظيم دورات تكوينية في اللغة الانجليزية بأنواعها العامة والمتخصصة والأعمال، والتي استفاد منها العديد من المتعاملين الاقتصاديين، كذلك تم تنظيم دورة تكوينية في تخصصي الوكلاء المعتمدين والمصرحين لدى الجمارك خلال 2014 والتي استفاد منها 14 متربص في الاختصاصين وتوجت بتوزيع شهادات نجاح على المتربصين، الذين بإمكانهم اليوم المساهمة في التنمية المحلية في جانبها الاقتصادي من خلال تنشيط التجارة الخارجية [1]، كذلك تم تنظيم دورات تكوينية في مهن التصدير لفائدة مسيري وإطارات المؤسسات المعنية بعمليات التصدير لتحسين مستواهم وتزويدهم بالمعلومات التي تهمهم في مجال التصدير، كذلك تم تنظيم دورة تكوينية في تركيب ألواح الطاقة الشمسية بهدف استغلال الطاقة المتجددة خاصة في القطاع الصناعي والفلاحي، إلى جانب تنظيم ملتقيات تكوينية، منها ملتقى تسيير تكويني حول النظام المحاسبي والمالي، وملتقى تكويني حول الصفقات العمومية [2].

[1] حصيلة النشاطات العادية لسنة 2014، مرجع سابق، ص 1.

[2] حصيلة النشاطات العادية لسنة 2017، غرفة التجارة والصناعة سوف، ولاية الوادي، 2018، ص 2.

4) بهدف التعرف على مختلف الشركاء الاقتصاديين وتنظيم لقاءات أعمال تم استقبال وفد من مجلس الأعمال البريطاني بالجزائر يومي 09 و10 نوفمبر 2014، حيث تم تنظيم زيارات ميدانية لمختلف وحدات الإنتاج بالولاية والتي لقيت استحسان الوفد وإعجابه بمختلف المنتوجات التي تصنع في ولاية الوادي، وقد تم تنظيم لقاء مع رجال الأعمال بالولاية، وتوجت هذه الزيارة بإمضاء اتفاقية تعاون بين مجلس الأعمال البريطاني وغرفة التجارة والصناعة سوف [1].

5)التأشير على الدعوات، التي تستغلها المؤسسات لاستضافة الأجانب للولاية في إطار العلاقات التجارية بين المؤسسات المحلية والأجنبية، حيث أنه وحسب إحصاء من قسم التنشيط الاقتصادي فقد تم التأشير على 80 دعوة خلال 2014 وعلى 44 دعوة خلال 2015 وعلى 29 دعوة خلال 2016 وعلى 47 دعوة خلال 2017، وهذا من مختلف الجنسيات والدول منها : الصين – الهند – مصر – تركيا – ايطاليا – اندونيسيا – اسبانيا – سوريا – سلطنة عمان – العراق – باكستان – النيبال، كذلك تم التأشير على شهادات المنشأ الخاصة بعمليات التصدير لمختلف المنتوجات المحلية الفلاحية والصناعية والتي منها التمور التي تمثل حصة الأسد من المنتوجات المصدرة كذلك البطاطا والطماطم وزيوت العطارة ومواد التجميل والملح النقي وبقايا الكرتون، حيث تم التأشير على 40 شهادة منشأ خلال 2014 والتأشير على 60 شهادة منشأ خلال 2015 والتأشير على 49 شهادة منشأ خلال 2016 والتأشير على 68 شهادة منشأ خلال 2017 [2]، وقد وجهت

1 حصيلة النشاطات العادية لسنة 2014، مرجع سابق، ص 2.

2 قسم التنشيط الاقتصادي، مرجع سابق.

هذه المنتوجات إلى العديد من الدول العربية وغيرها منها: المغرب – قطر – الإمارات العربية المتحدة – اندونيسيا – البحرين – تركيا – السودان – سوريا – تونس – لبنان – ليبيا – موريتانيا – فرنسا – روسيا – اسبانيا – ألمانيا – بريطانيا – الو.م.أ – الهند – الطوغو – كوت ديفوار ...الخ، كذلك تم استخراج شهادات المصنع التي تثبت محلية المنتجات التي يقوم المتعامل الاقتصادي بتصنيعها بالوادي، حيث تم استخراج 05 شهادة مصنع خلال سنة 2015، كذلك تم استخراج 05 شهادة مصنع خلال سنة 2016 وكذا استخراج 11 شهادة مصنع خلال سنة 2017.

6) انجاز مطوية تعريفية ببرنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بهدف تحسيس المتعاملين الاقتصاديين بضرورة الانخراط في هذا البرنامج لتأهيل مؤسساتهم وتحسين مردودية الإنتاج [1].

7) انجاز وطباعة دليل المؤسسات لولاية الوادي وتوزيعه على نطاق واسع داخل الولاية وخارجها، حيث يهدف هذا الدليل إلى التعريف بالمؤسسات المتواجدة على إقليم الولاية الناشطة في مختلف القطاعات وإشهار منتجاتها وخدماتها، وإعطاء جميع معلومات الاتصال الخاصة بها.

8) المشاركة في العديد من الحصص الإذاعية التي تم بثها عبر أثير إذاعة الوادي بهدف الاستماع وإلمام أكبر عدد ممكن من انشغالات المتعاملين الاقتصاديين وأصحاب المؤسسات لتبليغها للجهات الوصية [2].

[1] حصيلة النشاطات العادية لسنة 2014، مرجع سابق، ص 1.

[2] حصيلة النشاطات العادية لسنة 2015، غرفة التجارة والصناعة سوف، ولاية الوادي، 2016، ص 1.

9) فتح مساحة اشهارية في الموقع الالكتروني للغرفة، حيث تمت مراسلة المتعاملين الاقتصاديين أصحاب المؤسسات بهدف التعريف بهم وإشهار وتسويق منتجاتهم وخدماتهم في فضاء إلكتروني يطلع عليه في نطاق واسع وبأسرع وقت ممكن [1].

10) تنشيط صفحة الغرفة على موقع التواصل الاجتماعي فيس بوك كل سنة، وذلك بنشر مختلف الإعلانات والبلاغات والدعوات والصور لمختلف نشاطات الغرفة التي تقوم بها.

11) إبرام العديد من اتفاقيات التعاون والشراكة، حيث تم إمضاء اتفاقية تعاون مع جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، وكذا إبرام اتفاقية تعاون مع مؤسسة التأمين CAAT بالوادي والتي من خلالها، تم منح امتيازات وتخفيضات بنسب مختلفة في تأمين المعدات والوسائل المادية والبشرية لصالح المنخرطين في غرفة التجارة والصناعة سوف خلال الفترة من 2014 إلى 2017.

12) المشاركة في تنظيم القافلة التحسيسية للوقاية من التسممات الغذائية التي يتم تنظيمها سنويا، حيث قامت غرفة التجارة والصناعة سوف بتوزيع مطويات تحسيسية حول خطر التسممات الغذائية خاصة في فصل الصيف، إلى المشاركة في القافلة التي تنظيمها من طرف مديرية التجارة بالوادي والتي جابت مختلف البلديات والقرى النائية بالولاية [2].

[1] حصيلة النشاطات العادية لسنة 2016، غرفة التجارة والصناعة سوف، ولاية الوادي، 2017، ص 1.

[2] حصيلة النشاطات العادية لسنة 2014، مرجع سابق، ص 2.

13) تنظيم زيارات ميدانية للعديد من وحدات الإنتاج المحلية للتعرف أكثر على المنتجات التي يتم تصنيعها بالولاية مثل توضيب التمور، العطور ومواد التجميل، ورشات الخياطة والطرز، الطحانة، الحليب ومشتقاته ... الخ.

14) دعوة رجال الأعمال الأتراك لاستكشاف إمكانيات ولاية الوادي والبحث عن فرص الشراكة والتعاون مع نظرائهم الجزائريين [1].

15) تنظيم بعثات وزيارات رجال وُفود رجال أعمال محليين إلى الخارج، حيث تمت المشاركة في الملتقى الإقليمي الذي نظمته غرفة التجارة والصناعة للجنوب الغربي بجمهورية تونس، بهدف الترويج للمنتجات المحلية والتعريف بإمكانيات ولاية الوادي للتنقيب عن فرص الشراكة وجلب الاستثمار الأجنبي لها .

16) المشاركة في مختلف المعارض والصالونات المنظمة بالولاية، حيث تمت المشاركة في تنظيم صالون البناء والأشغال العمومية بالجنوب في طبعته الأولى، كذلك تمت المشاركة في تنظيم صالون الفلاحة وتربية المائيات بالجنوب في طبعته الأولى لها [2].

17) تعيين ممثلين عن الغرفة في مختلف هيآت الدعم والتشاور على مستوى الولاية، حيث تم تعيين ممثل الغرفة لدى لجنة الانتقاء والتمويل للمشاريع بالصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC بالوادي، وممثل الغرفة في لجنة الانتقاء والتمويل للمشاريع بالوكالة الوطنية لدعم تشغيل

[1] حصيلة النشاطات العادية لسنة 2015، مرجع سابق، ص 2.

[2] حصيلة النشاطات العادية لسنة 2017، مرجع سابق، ص 2.

الشباب ANSEJ بالوادي، وممثل الغرفة في لجنة الانتقاء والتمويل للمشاريع بالوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM بالوادي، وممثل الغرفة في لجنة الطعون للضرائب المباشرة والغير مباشرة بالوادي، وممثل الغرفة في مركز تسهيل المؤسسات بالوادي ...الخ، بهدف الاطلاع على مختلف المشاريع والاستثمارات ومتطلبات الاقتصاد المحلي وإبداء الرأي فيها.

18) تنظيم الأيام الإعلامية والتكوينية والدراسية كل سنة حول مختلف القوانين والمسائل الاقتصادية والقانونية التي تهم الهيآت العامة والخاصة والمواطنين والمتعاملين الاقتصاديين والباحثين والأساتذة والطلبة وكل المعنيين بالأمر، بهدف إعلامهم بأهم المستجدات التي جاءت بها تلك القوانين وشرحها لتعميم الفائدة، وكذا إطلاعهم بالمعلومات حول المسائل التي تهمهم، مثل أيام إعلامية حول قوانين المالية للسنوات 2014 و2015 و2016 و2017، يوم إعلامي حول التعريفة الجمركية الجديدة، يوم تكويني حول قواعد المنشأ، يوم دراسي حول دور البنوك في تمويل الاستثمار وهذا خلال 2014، أسبوع تحسيسي حول استهلاك المنتوج الجزائري وهذا خلال 2015، يوم إعلامي حول ترقية المنتوج الوطني، ملتقى تكويني حول الصفقات العمومية، أيام مفتوحة عن الإدارة الجبائية، يوم دراسي حول أهمية النقل في دعم الاستثمار، ملتقى تكويني حول الصفقات العمومية وهذا خلال 2016، يوم دراسي حول دعم الاستثمار في ولاية الوادي [1]، يوم

[1] قسم التنشيط الاقتصادي، مرجع سابق.

تكويني حول شهادة الإيزو، إحياء اليوم العالمي لحقوق المستهلك، يوم إعلامي حول ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا خـلال سـنة 2017،...الخ.

19) انجاز وطبع مختلف المطويات والكتيبات والمنشورات الإعلامية والتحسيسية والتكوينية وتوزيعها على مستوى إقليم الولاية وحتى خارجها، حيث تم طبع كتيب ملخص إجراءات التصدير لشرح أهم الخطوات الواجب إتباعها لنجاح عملية التصدير، وكتيب أجهزة دعم الاستثمار، وكتيب النشاطات التجارية المقننة بهدف نشر المعلومة الاقتصادية وتوزيعها على المتعاملين الاقتصاديين حول مختلف الأنشطة التجارية التي يرغبون في ممارستها وغير مقيدة في السجل التجاري، وكذا انجاز مونغرافيا ولاية الوادي بهدف إبراز إمكانياتها الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها لاستغلالها من قبل المتعاملين الاقتصاديين المحليين والوطنيين والأجانب في دعم الاستثمار وتنشيط عجلة التنمية المحلية، إلى جانب طبع مختلف المطويات والنشريات منها انجاز وطبع مطوية خاصة بالدورات التكوينية التي تنظمها إدارة الغرفة، طبع مطوية تعريفية بالمواد الأولية المحلية بالوادي، طبع مطوية أبواب مفتوحة على الغرفة ... الخ، (أنظر الملاحق 05 و06).

20) نسخ اسطوانات CD لمختلف المعلومات والقوانين التي يطلبها المتعاملين الاقتصاديين، حيث تم نسخ المحاضرات والتدخلات التي ألقيت في الأيام الإعلامية والدراسية التي تم تنظيمها منها [1]:

[1] قسم التنشيط الاقتصادي، مرجع سابق.

قانون المالية لكل سنة، وقواعد المنشأ، وإعلام المستهلك، تسيير الجودة، دعم الصادرات خارج مجال المحروقات، دفتر القبول ATA، الاتفاق التفاضلي التجاري الجزائري التونسي ...الخ.

21) تنظيم اللقاءات التشاورية مع المتعاملين الاقتصاديين، بهدف الاستماع لانشغالاتهم ومشاورتهم في العديد من المسائل التي تهم نشاطهم، وفي هذا تم تنظيم لقاء تشاوري مع المهتمين بترقية السياحة الصحراوية بالولاية، وكذا تنظيم لقاء تشاوري حول تنمية المناطق الحدودية، إلى جانب تنظيم لقاءات تشاورية مع مصدري الولاية ... الخ.

22) تنظيم مسابقة أحسن مؤسسة اقتصادية بولاية الوادي، وهذا بهدف تنمية روح المنافسة الشريفة بين مختلف المؤسسات المحلية بالولاية وترقيتها، إلى جانب تشجيعهم على زيادة وتحسين وتطوير مختلف المنتجات والخدمات التي يقدمونها، بما يعود بالنفع على المجتمع المحلي، حيث تم تكريم مؤسسة محلية ناشطة في مجال توضيب التمور كأحسن مؤسسة اقتصادية لسنة 2016، كذلك تم تكريم مؤسسة محلية أخرى كأحسن مؤسسة اقتصادية لسنة 2017 ناشطة في مجال إنتاج البسكويت [1].

وعليه فتجسيد هذا الزخم من الأنشطة والانجازات التي قامت بها غرفة التجارة والصناعة سوف لاقت العديد من المشاكل والعراقيل والمعوقات التي صعبت كثيرا عمليات الانجاز والتنفيذ، وهذا ما نتج عنه تأجيل العديد من الأنشطة وإلغاء البعض الآخر، ويمكن أن نبرز أهم هذه المعوقات في العنصر الموالي من هذه الدراسة.

[1] قسم التنشيط الاقتصادي، مرجع سابق.

المطلب الثالث : معوقات غرف التجارة والصناعة في تحقيق التنمية المحلية

تواجه غرف التجارة والصناعة بالجزائر بصفة عامة مجموعة من العراقيل والمعوقات، سنحاول حصر أهمها في هذا المطلب اعتمادا على مقابلة مسؤول غرفة التجارة والصناعة الزيبان ووفقا لنظرته لأهم الصعوبات التي تواجه غرف التجارة والصناعة في المساهمة لتحقيق التنمية المحلية، بحكم خبرته الطويلة المكتسبة من تواجده كإطار سابق بغرفة التجارة والصناعة سوف بالوادي وكمدير حالي لغرفة التجارة والصناعة الزيبان ببسكرة.

فعلى الرغم من ما حققته غرف التجارة والصناعة على مدى العقود الماضية لتحقيق التنمية المحلية في مجالاتها المختلفة، فإنها لازالت تواجه العديد من الانتقادات وتعاني من بعض الإختلالات نتيجة عوامل بنيوية أدت بدورها إلى ضعف الثقة فيها خاصة لدى الشركات المحلية، وإفراز علاقة مترهلة بين الغرفة ومحيطها، حيث لا يزال دور غرف التجارة والصناعة يتسم بالضبابية لدى فئات كبيرة من مجتمع الأعمال، وتتهم بالتقصير في أداء هذا الدور في بعض من الأحيان، ويرجع تردي هذه العلاقة في جزء منه إلى ضعف " ثقافة الغرف ودورها " لدى المجتمع وحتى لدى بعض مكونات أجهزة الغرفة نفسها، وعدم توفر رؤية مستقبلية واضحة المعالم لآليات عمل غرف التجارة والصناعة.

ومن بين معوقات غرف التجارة والصناعة لتحقيق التنمية المحلية كذلك، نجد التداخل في الصلاحيات بين رئيس الغرفة ومديرها [1]، حيث أن القانون يحدد ويوضح مهام وصلاحيات مدراء

[1] مقابلة مع السيد : الصادق خليّل، مدير غرفة التجارة والصناعة الزيبان، بسكرة، في مكتب المدير، بتاريخ 01 ماي 2018، على : 09:30.

غرف التجارة والصناعة، بينما لم يوضح مهام الرئيس الذي يتدخل في الكثير من الأحيان في صلاحيات المدير، وهذا من شأنه أن يولد بعض التنافر، والتباعد وعدم الانسجام بين أجهزة الغرفة وإدارتها، وبالتالي كبح فعالية غرف التجارة والصناعة وتراجع دورها في مجالات التنمية المتعددة.

كذلك انخراطات المتعاملين الاقتصاديين في غرف التجارة والصناعة اختيارية وليست إجبارية، وهذا على غرار الغرف الأخرى مثل غرفة الفلاحة التي تفرض على الفلاحين الانخراط بها حتى يستفيدوا من مادة البذور، أو غرفة الصناعات التقليدية والحرف التي تجبر أصحاب المهن الحرة الانخراط بها حتى يستفيدوا من دبلوم أو شهادة مزاولة نشاطهم، وبالتالي فانخراط المتعاملين الاقتصاديين في غرف التجارة والصناعة ضروري، فهم يعبرون عن حجمها ووزنها الحقيقي، والتي تبقى مكانتها محدودة على المستوى الرسمي المحلي والوطني إلا إذا تدعمت بإنخراطات المتعاملين الاقتصاديين، والتفاف أكبر عدد ممكن من المتعاملين الاقتصاديين حولها.

كذلك، فإن القانون الأساسي الذي ينظم غرف التجارة والصناعة، أضحى لا يواكب الأحداث والتطورات الراهنة التي يمر بها الاقتصاد الوطني، وبالتالي عدم تحديث النصوص القانونية التي يتضمنها هذا القانون بنصوص أخرى أكثر وضوح وفعالية حال دون ترقية دور غرف التجارة والصناعة للمساهمة في التنمية المحلية [1].

عائق آخر وهو عدم امتلاك أغلب غرف التجارة والصناعة للمقرات التي تنشط بها، وهو ما أثر سلبا على مردودها، حيث أن مقرات اغلب هذه الغرف عبارة عن سكنات أو هيآت إدارية يتم كرائها

[1] مقابلة مع السيد : الصادق خليّل، مرجع سابق.

خاصة من ديوان الترقية والتسيير العقاري، وبالتالي فهي معرضة للتحويل والتغيير من عنوان لآخر، مما يؤدي إلى تغيير معلومات الاتصال بها، وهذا ما يؤثر على نشاطاتها وعلى مختلف عمل أجهزتها.

ضعف وندرة السيولة المالية اللازمة لتنفيذ مختلف أنشطة غرف التجارة والصناعة، فنجد أن أغلب مداخيل هذه الغرف مدعمة من تحصيل حقوق الطابع التي يتم إيداعها بالمركز الوطني للسجل التجاري، أما باقي المداخيل فهي عبارة تحصيل انخراطات أو هبات أو تنظيم بعض الدورات التكوينية أو تظاهرات اقتصادية والتي تنظم بين الحين والآخر فقط.

نقص التأطير الكفء في الموارد البشرية داخل أجهزة غرف التجارة والصناعة، سواء الأجهزة المنتخبة أو الجهاز الإداري، حال دون تنظيم نشاطات وتظاهرات اقتصادية راقية [1].

فهذه عبارة عن أهم المعوقات والعراقيل التي يمكن ذكرها، والتي تعيق عمل غرف التجارة والصناعة في تحقيق التنمية المحلية، وجب دراستها والتمعّن فيها لإيجاد أفضل الحلول

[1] مقابلة مع السيد : الصادق خليّل، مرجع سابق.

الملاحق

الملحق رقم 01

جدول يمثل الاشتراكات السنوية للمنخرطين بغرف التجارة والصناعة.

النشاطات الممارسة	الأشخاص الطبيعيون	الأشخاص المعنويون
التجارة بالتجزئة	1000.00 دج	2000.00 دج
التجارة بالجملة	2000.00 دج	4000.00 دج
نشاطات إنتاج السلع والخدمات	4000.00 دج	6000.00 دج

الملحق رقم 02

نموذج من استضافة الأجانب التي يتم التأشير عليها من قبل غ.ت.ص سوف

ENTETE D'ENTREPRISE

LETTRE D'INVITATION

Son excellence, monsieur le consul générale de l'ambassade de la république algérienne démocratique et populaire a ……., nous serions très reconnaissants si vous accorder un visa d'entrée en Algérie pour :

Mr (Mme Melle) : ……

Ne le : …… A ……

Nationalité : ……

Fonction : …… A ……..

Passeport N° : …… Délivre le : …….. Expire le : ……

Il visitera l'Algérie en voyage d'affaire dans la période du : …….. au …….. pour……., dans le cadre de ……., il est besoin de …0000….. jours pour la fin de son travail.

Toute les dépense causées par ce voyage incluant les billets d'avion , l'hôtel , nourriture, dépenses de la communication, … etc, seront pris en charge par nos soins.

Nous vous remercions a l'avance pour votre soutien et assistance

1/2

ENTETE D'ENTREPRISE

ENGAGEMENT DE RAPATRIEMENT

Je soussigne Mr : ……..

Agissant (e) en qualité de : ……..

Au nom de l'organisme employeur : ……

Adresse en Algérie : ……..

M'engage a rapatrier le (la) ressortissant (e) a l'issue de la durée de validité de son visa

Mr (Mme Melle) : ……

Ne le : …… A ……

Nationalité : ……

Fonction : …… A ……..

Passeport N° : …….. Délivre le : …….. Expire le : ……

la période du : …….. au ……..

Chambre du commerce et d'industrie

le gérant

2/2

الملحق رقم 03

نماذج من الشهادات التي يتم إصدارها وتأشيرها من قبل غ.ت.ص سوف

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE
وزارة التجارة
MINISTERE DU COMMERCE

غرفة التجارة والصناعة
"سوف"

CHAMBRE DE COMMERCE
ET D'INDUSTRIE "SOUF"

الرقم : /غ ت ص س/ 2018 الوادي في :

شهادة مصنع

نظرا للطلب المقدم من طرف : ..... والمتضمن طلب شهادة مصنع، المسيرة من طرف السيد : .....، والحاملة للسجل التجاري رقم : .....، والكائن مقرها بـ : ..... ولاية الوادي، والمنخرطة بغرفة التجارة والصناعة "سوف" تحت رقم : ...../2018،

ونظرا لمحضر المعاينة رقم : ...../2018 بتاريخ : ...../...../.....

يشهد السيد مدير غرفة التجارة والصناعة "سوف" لولاية الوادي أن : ..... تقوم بتصنيع : ..... وهي منتوجات محلية الصنع.

سلمت هذه الشهادة للمعني للإدلاء بها في حدود ما يسمح به القانون

هذه الشهادة صالحة لمدة سنة ابتداء من تاريخ إمضائها

غرفة التجارة والصناعة "سوف" حي 400 مسكن الوادي ص . ب 555 البريد المركزي
الهاتف : 032.14.11.34 الفاكس : 032.14.11.39 Site : www.ccisouf.com
Email : cci_souf@yahoo.fr Facebook : cci Souf

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE
وزارة التجارة
MINISTERE DU COMMERCE

غرفة التجارة والصناعة
"سوف"

CHAMBRE DE COMMERCE
ET D'INDUSTRIE "SOUF"

الرقم : /غ ت ص س/ 2018 الوادي في :

شهادة انخراط

بناءا على طلب : ..... رقم : ..... بتاريخ : .....، المتضمن طلب شهادة انخراط لسنة 2018، يشهد مدير غرفة التجارة والصناعة "سوف" بالوادي بأن :

- تسمية المؤسسة : .....
- المسيرة من طرف : .....
- الشكل القانوني : .....
- عنوان مقر الشركة : .....
- رقم السجل التجاري : .....
- تاريخ القيد في السجل التجاري : .....
- قطاع النشاط : .....
- النشاط الممارس : .....

منخرط (ة) بغرفة التجارة والصناعة "سوف" لسنة 2018 تحت رقم : ...../2018.

سلمت هذه الشهادة للمعني للإدلاء بها في حدود ما يسمح به القانون

غرفة التجارة والصناعة "سوف" حي 400 مسكن الوادي ص . ب 555 البريد المركزي
الهاتف : 032 14 11 34 الفاكس : 032 14 11 39 Facebook : cci Souf
Email : cci_souf@yahoo.fr Site : www.ccisouf.com

الملحق رقم 04

نماذج من شهادات المنشأ التي يتم التأشير عليها من قبل غ.ت.ص سوف

1. Expéditeur (nom, adresse, pays de l'exportateur)	Référence № 047508 E SYSTÈME GÉNÉRALISÉ DE PRÉFÉRENCES CERTIFICAT D'ORIGINE (Déclaration et certificat) FORMULE A
2. Destinataire (nom, adresse, pays)	Délivré en ALGERIE (pays) Voir notes au verso
3. Moyen de transport et itinéraire (si connus)	4. Pour usage officiel

5. N° d'ordre	6. Marques et numéros des colis	7. Nombre et type de colis; description des marchandises	8. Critère d'origine (voir notes au verso)	9. Poids brut ou quantité	10. N° et date de la facture

11. Certificat	12. Déclaration de l'exportateur
Il est certifié, sur la base du contrôle effectué, que la déclaration de l'exportateur est exacte.	Le soussigné déclare que les mentions et indications ci-dessus sont exactes, que toutes ces marchandises ont été produites en ..... (nom du pays) et qu'elles remplissent les conditions d'origine requises par le système généralisé de préférences pour être exportées à destination de ..... (nom du pays importateur)
..... Lieu et date, signature et timbre de l'autorité délivrant le certificat	..... Lieu et date, signature du signataire habilité

Imprimerie Codratin

№ 29785 رقم الشهادة :
تاريخ الشهادة :

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
الغرفة الجزائرية للتجارة و الصناعة

شهادة منشأ

بموجب أحكام اتفاقية تيسير و تنمية التبادل التجاري بين الدول العربية

1– المصدر و عنوانه كاملا :	2– المنتج و عنوانه كاملا :
3– المستورد و عنوانه كاملا :	4– بلد المنشأ :
5– تم تطبيق التراكم مع دول أخرى؟ ☐ نعم اسم الدولة : ☐ لا	
6– تفاصيل الشحن :	7– ملاحظات :

8– وصف السلع، العلامة التجارية (إن وجدت)، عدد و نوع و أرقام الطرود :	9– الوزن القائم (كجم) أو مقاييس أخرى (لتر، متر مكعب... الخ) :	10– رقم و تاريخ الفاتورة (الفواتير) :

11– إقرار و تعهد المصدر :	12– توقيع و خاتم الجهة المصدرة للشهادة :	13– تصديق الجهة الحكومية المختصة :
أقر بأن جميع البيانات المذكورة أعلاه صحيحة و أن السلع الوارد وصفها أعلاه مستوفاة للشروط و المعايير اللازمة لإكساب صفة المنشأ.	التوقيع :	التوقيع :
المكان :	الخاتم :	الخاتم :
التاريخ :		
التوقيع	التاريخ :	التاريخ :

الملحق رقم 05

نماذج من كتيبات تم إصدارها من قبل غ.ت.ص سوف

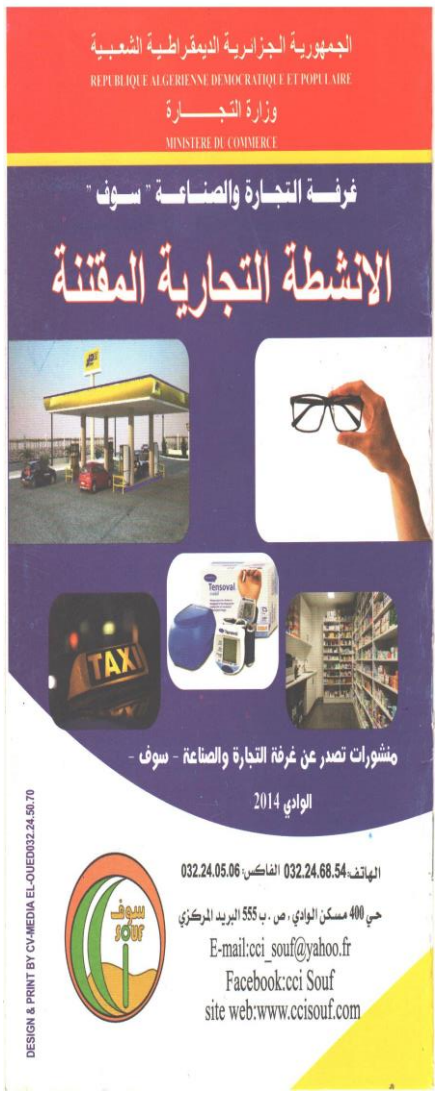

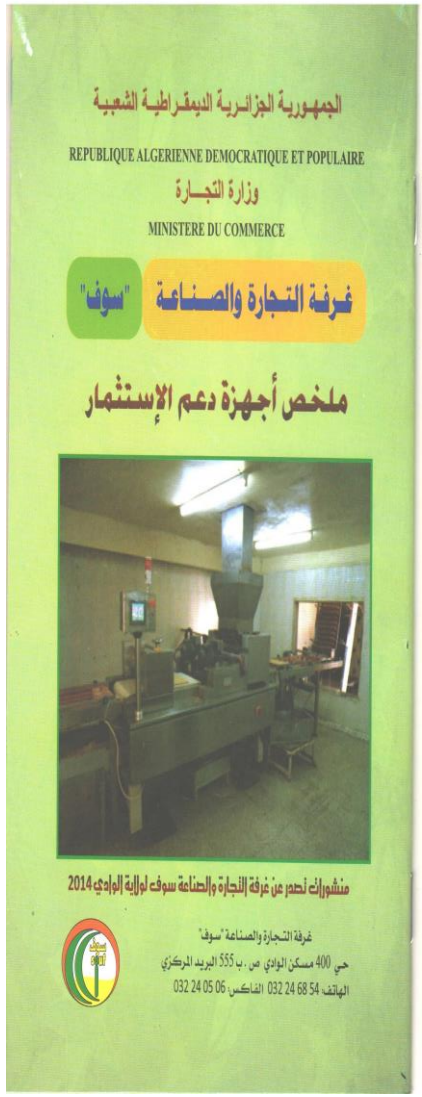

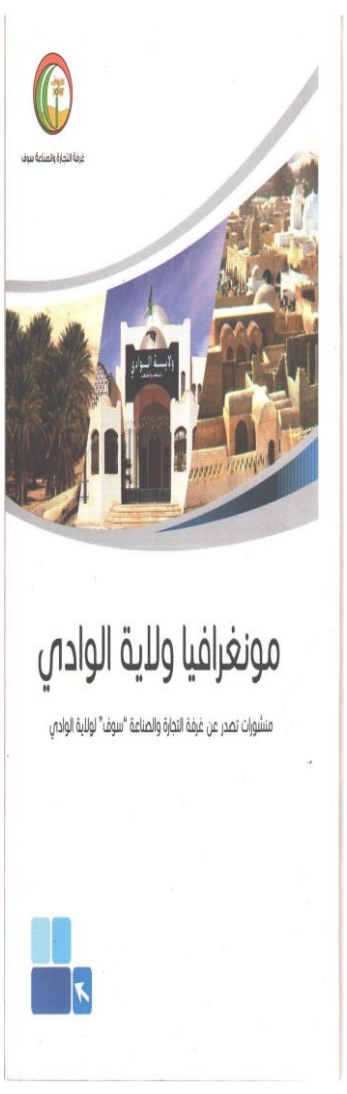

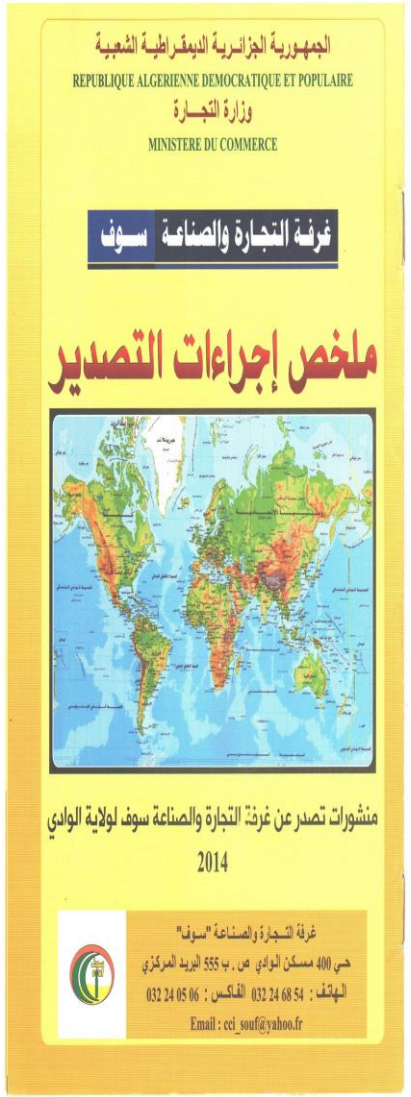

الملحق رقم 06

نماذج من مطويات تم إصدارها من قبل غ.ت.ص سوف

الملحق رقم 07

نموذج تحيين بطاقية معلومات المؤسسات

Chambre de commerce et d'industrie des souf el'oued
Cité 400 logements b.p 555 rp el oued 39000
Tel : 032.14.11.34 fax : 032.14.11.39 Email : cci_souf@yahoo.fr Site : www.cci-souf.com

Code ID | | **Code NIS:** | | | | | | | | | | | | | | |

Raison sociale / Sigle | Capital social

Raison sociale en toutes lettres en latin

Raison sociale en toutes lettres en arabe

RC N° | **Date début d'activité** | **Article d'imposition**

Form juridique: Entr indiv ☐ Sarl ☐ Snc ☐ Spa ☐ Eurl ☐ Autre ☐

Régime : Privé ☐ EPL ☐ EPE ☐ Mixte ☐ Autre ☐

Coordonnées su siége :

Adresse:

Willaya : | Code Postal:

Téléphone (s) | Télex :

Fax

Site web : | E-mail

Personne à contacter : | **Fonction:**

Tél Mobile:

Coordonnées du lieu d'activité(Usine – Dépôt – Etc)

Adresse:

Willaya : | **Code Postal:**

Téléphone (s) : | **Télex :**

Fax :

Effectif :

Activité principale:

Activité (s) secondaire (s)

Banque : | **Agence :** | **Willaya :**

N° Compte

Produits Fabriques :

Désignation	Capacité de production	Production Réalisée	Marque Commerciale
01			
02			
03			
04			
05			
06			
07			
08			
09			
10			

Si vous êtes une entreprise publique , veuillez nous indiquer votre groupe ou SGP

خـاتـمـة

بعد تعرضنا الى موضوع غرف التجارة والصناعة وكيفية مساهمتها أو تدخلها في عمليات التنمية المحلية ، تم التوصل إلى مجموعة من الاستنتاجات وهي :

أن غرف التجارة والصناعة بالجزائر في شكلها الحالي، قد نجحت في القيام بمختلف المهام المنوطة لها، على الرغم من أن المُشرع الجزائري لم يُعطها قوة قانونية إلزامية كبيرة تساعدها في ذلك، وقد أصبحت غرف التجارة والصناعة واقعا ملموسا على الساحة الاقتصادية بخدماتها المتعددة للاقتصاد الوطني والمجتمع المحلي، مما جعلها موضع ثقة وتقدير من الجهات الحكومية وأصحاب الأعمال والمنظمات المحلية والدولية ذات العلاقة، حيث استطاعت أن تضيف أبعادا أخرى لمهامها من رعاية مصالح القطاع الخاص والاسهام في تنميتها، لتصبح سندا للدولة في تحقيق أهدافها التنموية والقيام بدور ملموس في مشروعات وفعاليات البيئة المحلية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي للبلاد، والذي يترتب عليه تحقيق الاستقرار الاجتماعي كذلك.

تساهم غرف التجارة والصناعة في عمليات التنمية المحلية في المجال الاقتصادي من خلال تنظيم مختلف التظاهرات الاقتصادية كالمعارض والصالونات، وكذا من خلال تنظيم الايام الاعلامية والدراسية وتنظيم لقاءات التشاور ولقاءات الأعمال التي تجمع المتعاملين الاقتصاديين المحليين بنظرائهم الوطنيين والأجانب لتبادل المعلومات والخبرات.

كذلك تساهم غرف التجارة والصناعة في التنمية المحلية من خلال الامتيازات التي تكتسبها بابرامها مختلف اتفاقيات التعاون والشراكة سواء داخل الوطن أو خارجه، والتي من شأنها التفتح على مجالات تنموية أخرى.

تساهم غرف التجارة والصناعة في عمليات التنمية المحلية في المجال الاداري من خلال تنظيم مختلف الدورات التكوينية لصالح اطارات مختلف الادارات والهيآت العمومية والخاصة، بهدف تحسين مستواهم المعرفي والفكري وأدائهم الاداري المنوط لهم، وهذا ما يعود بالايجاب على مختلف العمليات التنموية التي يقومون بها.

- تعتبر غرفة التجارة والصناعة سوف التي تم اتخاذها كدراسة حالة، من الفضاءات الواعدة التي تعتمد عليها ولاية الوادي من أجل تنمية وترقية والتعريف بالمؤهلات الاقتصادية التي تتوفر عليها هذه الولاية وتمكينها من احتلال مكانة مميزة على المستوى الوطني وهي مقومات من شأنها تحويل الولاية إلى قطب صناعي وفلاحي وسياحي فعّال، وضمن هذه الحركية الاقتصادية التنموية الواعدة تقوم غرفة التجارة والصناعة سوف بدور محوري في مواكبة مسيرة التنمية من خلال مساهمتها في ترقية التجارة الخارجية ومرافقة المستثمرين والمصدرين من خلال إتاحة فرص المشاركة في المعارض الدولية والتعريف بالمنتوج الجزائري، وتكوين وتدريب العنصر البشري لتأهيله وتجديد مكتسباته.
- إن الحركة التنموية التي تشهدها ولاية الوادي في مختلف الأصعدة والنتائج المحققة والمتوصل إليها ما هي إلا ثمرة تضافر جهود الجميع من خلال المساهمة الحقيقية والفعالة في جوانب التنمية

المحلية المتعددة من طرف الشركاء الاقتصاديين والفاعلين في الميدان الاقتصادي والتجاري ومن ضمنهم غرفة التجارة والصناعة سوف، من خلال العمل المتواصل والدؤوب لإيجاد بدائل أخرى متنوعة مدرة للمداخيل وجالبة للثروة والقيمة المضافة والرفع من تنافسية المؤسسات وتذليل العقبات التي تعترضها وإيجاد الحلول المناسبة في الوقت اللازم للرفع من أدائها الاقتصادي وتحسين إنتاجيتها وتحقيق مكاسب إضافية.

- إن غرف التجارة والصناعة وكغيرها من الهيآت تعترضها العديد من العراقيل في تحقيق التنمية المحلية، والتي منها ما تتعلق بالجانب المالي والجانب الإداري والجانب الفني.

ومن جملة التوصيات التي يمكن أن يوصى بها :

- على المشرع الجزائري أن يمنح قوة قانونية أكثر لغرف التجارة والصناعة حتى تقوم بمهامها على اتم وجه، كأن يُقنن وجوب الانخراط في غرف التجارة والصناعة لكل الأشخاص الطبيعيين والمعنويين المسجلين في السجل التجاري، وهذا ما ينمي قدراتها المالية من جهة، ويغنيها عن مساهمة الدولة من جهة أخرى.
- توفير الامكانيات المادية لغرف التجارة والصناعة لتنظيم مختلف التظاهرات الاقتصادية مثل مقرات رسمية، وفضاءات تنظيم مختلف التظاهرات الاقتصادية.
- التنقيب على الاطارات الكفؤة والمؤهلة لتسيير مختلف أجهزة غرف التجارة والصناعة.

خـــاتـمـة

وحتى يتسنى البحث والتطوير في هذا الموضوع في دراسات مستقبلية، يمكن ختم هذه الدراسة بتساؤل ليكون باب للبحث والدراسة وهو : ماذا أضافت غرف التجارة والصناعة منذ انشائها للاقتصاديات الوطنية ؟

قائـمة الم راجـع

القوانين والمراسيم

1)الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رئاسة الحكومة، مرسوم تنفيذي مؤرخ في 03 مارس 1996 يتضمن إنشاء غرف التجارة والصناعة، رقم 96 – 93، سنة 1996.

2)الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الداخلية والجماعات المحلية والبيئة ووزارة التجارة، قرار وزاري مشترك مؤرخ في 25 ماي 1996 يتضمن تسمية غرف التجارة والصناعة ومقراتها الرئيسية وتحديد دوائرها الإقليمية، جوان 1996.

3)الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رئاسة الحكومة، مرسوم تنفيذي مؤرخ في 2000/10/14، يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 96-93 المؤرخ في 1996/03/03 المتضمن إنشاء غرف التجارة والصناعة، رقم 2000-311، سنة 2000.

4)الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الدولة ووزارة الداخلية والجماعات المحلية ووزارة التجارة، قرار وزاري مشترك مؤرخ في 07 أكتوبر 2003 يعدل ويتمم القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 25 ماي 1996 والمتضمن تسمية غرف التجارة والصناعة ومقراتها الرئيسية وتحديد دوائرها الإقليمية المعدل والمتمم، 10 ديسمبر 2003.

5) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة المالية ووزارة التجارة، قرار وزاري مشترك مؤرخ في 16 جانفي 2011 يحدد دفتر الشروط العامة المحددة لأعباء وتبعات الخدمة العمومية المسندة لغرف التجارة والصناعة، 09 فيفري 2011.

6)الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة التجارة، قرار مؤرخ في 18 مارس 1998، يتضمن تحديد الهيكل التنظيمي النموذجي لغرف التجارة والصناعة، 21 أفريل 1998.

7) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة التجارة، قرار مؤرخ في 25 ماي 1996، يحدد مبالغ اشتراكات المنخرطين في غرف التجارة والصناعة، 1996.

8)الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، غرفة التجارة والصناعة سوف بالوادي، حصيلة النشاطات العادية لسنة 2014، سنة 2015.

9)الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، غرفة التجارة والصناعة سوف بالوادي، حصيلة النشاطات العادية لسنة 2015، سنة 2016.

10) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، غرفة التجارة والصناعة سوف بالوادي، حصيلة النشاطات العادية لسنة 2016، سنة 2017.

11) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، غرفة التجارة والصناعة سوف بالوادي، حصيلة النشاطات العادية لسنة 2017، سنة 2018.

12) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، غرفة التجارة والصناعة سوف بالوادي، مونغرافيا ولاية الوادي، 2014.

الكـتب

13) عبد الفتاح ناجي، أحمد، **التنمية المستدامة في المجتمع النامي في ضوء المتغيرات العالمية والمحلية الحديثة**، ط1، المكتب الجامعي الحديث، 2013.

14) فارس الهيتي، صبري، **التنمية السكانية والاقتصادية في الوطن العربي**، ط1، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2013.

15) عجوة، على، **الإعـــلام وقـضايـا التنـمية**، ط 2، عالم الكتب، القاهرة، 2008.

المـــذكـــرات

16) كورتة، ليلى، **غرف التجارة والصناعة في الجزائر**، بحث مقدم للحصول على شهادة الماجستير فرع قانون الأعمال، قسم الحقوق، كلية الحقوق بن عكنون، جامعة الجزائر، الجزائر، 2001.

17) لعزيزي، حسينة، **دور التجار والصناعيين في غرف التجارة والصناعة**، رسالة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق فرع قانون المؤسسات، قسم الحقوق، كلية الحقوق بن عكنون، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006.

18) طالبي، يمينة، **الدور التنموي للجماعات المحلية دراسة حالة ولاية البيض**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية تخصص سياسات عامة وتنمية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الدكتور الطاهر مولاي بسعيدة، الجزائر، 2016.

19) هاشيمي، صدام، وخالدي، عبد الصمد، **دور الجمعيات في التنمية المحلية في الجزائر دراسة حالة ولاية النعامة**، مذكر مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية تخصص السياسة العامة والتنمية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الدكتور الطاهر مولاي بسعيدة، الجزائر، 2016.

20) جوهري، هشام وبن بوبكر، رضوان، **إشكالية الاستقرار السياسي والتنمية المحلية بالجزائر دراسة لمديرية الموارد المائية لولاية ورقلة**، مذكرة لنيل شهادة الليسانس في العلوم السياسية تخصص تنظيمات سياسية وإدارية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح بورقلة، الجزائر، 2013.

21) يوسفي، نور الدين، **الجباية المحلية ودورها في تحقيق التنمية المحلية بالجزائر دراسة تقييمية للفترة 2000-2008 مع دراسة حالة ولاية البويرة**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، الجزائر، 2010.

22) يخلف، محسن، **دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية دراسة حالة ولاية بسكرة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص سياسة عامة وإدارة إقليمية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2014.

23) ملال حميد، **معوقات التنمية المحلية في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في القانون تخصص إدارة الجماعات المحلية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة د.الطاهر مولاي بسعيدة، الجزائر، 2016.

المقالات في الدوريات والمجلات

24) عبد القادر هواري، « الإصلاح الإداري »، محاضرات ألقيت على طلبة السنة الثانية ماستر حكم راشد بكلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، 2018/2017.

25) سي فضيل الحاج، حيتالة معمر، بن عطة محمد، "إشكالية التنمية المحلية المقومات والمعوقات" المجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة، العدد 09، جانفي 2017، ص 167.

المقالات في الجرائد والمجلات غير متخصصة

26) هادي ازهار، سلمان، **التعليم مؤشر من مؤشرات التنمية دراسة حالة واقع المستوى التعليمي في مصر**، مجلة ديالى، عدد 53، سنة 2011.

المقابلات :

27) قسم التنشيط الاقتصادي، غرفة التجارة والصناعة سوف، ولاية الوادي، 2018.

28) مقابلة مع السيد خليل الصادق، مدير غرفة التجارة والصناعة الزيبان ببسكرة، ولاية بسكرة، في تاريخ 01 ماي 2018.

المقالات في المواقع الالكترونية

29) ولد عبداوه، خالد، غرف التجارة والصناعة والزراعة ... دورها في التنمية :

www.rimnow.com

30) الموقع الرسمي لغرفة التجارة والصناعة سوف، الوادي، أطلع عليه بتاريخ 12 مارس 2018،

www.ccisouf.com

الفـهرس

البيان	الصفحة
الإهداء	
الشكـر	
مقدمة	أ – ط
الفصل الأول : الإطار المفاهيمي لغرف التجارة والصناعة والتنمية المحلية	
المبحث الأول : مفهوم غرف التجارة والصناعة	17
المطلب الأول : نشأة غرف التجارة والصناعة	17
المطلب الثاني : تعريف غرف التجارة والصناعة بالجزائر	19
المطلب الثالث : مهام وصلاحيات غرف التجارة والصناعة	22
المطلب الرابع : أجهزة غرف التجارة والصناعة بالجزائر وإدارتها	27
المبحث الثاني : مفهوم التنمية المحلية	35
المطلب الأول : تعريف التنمية المحلية وأهدافها.....	35
المطلب الثاني : أبعاد ومجالات التنمية المحلية.....	43
المطلب الثالث : مظاهر ومقومات التنمية المحلية وخصائصها.....	49
الفصل الثاني : مساهمة غرف التجارة والصناعة في تحقيق التنمية المحلية	
المبحث الأول : آليات غرف التجارة والصناعة في تحقيق التنمية المحلية.....	56
المطلب الأول : دعم المؤسسات.....	56
المطلب الثاني : التنشيط والترقية الاقتصادية وترقية الإقليم.....	58
المطلب الثالث : برنامج تبعات الخدمة العمومية.....	61
المبحث الثاني : دور غرفة التجارة والصناعة سوف في تحقيق التنمية بولاية الوادي – دراسة حالة.....	65
المطلب الأول : التعريف بغرفة التجارة والصناعة سوف.....	65
المطلب الثاني : انجازات غرفة التجارة والصناعة سوف 2014-2017.....	69
المطلب الثالث : معوقات غرف التجارة والصناعة في تحقيق التنمية المحلية.....	78
المـلاحــق.....	81
خــاتــمة	89
قائمة مراجع.....	94
الفهرس.....	101
ملخـــص	

ملـخـص

تعتبر غرف التجارة والصناعة من الهيآت العمومية التي تساهم في تحقيق التنمية المحلية، لذا فقد حرصت مختلف دول العالم على إنشائها وتدعيمها، لترسيخ التنظيم المؤسسي بها وتمثيل منشآت القطاع الخاص، ولدعم توجهاتها نحو التنمية بأشكالها المحلية والوطنية، وقد جاءت هذه الدراسة أساسا للتعريف بهذه الهيآت وبمهامها وأجهزتها في الجزائر، وابراز كيفية مساهمتها في تحقيق التنمية المحلية .

وبهدف توضيح دور غرف التجارة والصناعة في تحقيق التنمية المحلية قمنا بدراسة حالة لغرفة التجارة والصناعة سوف بولاية الوادي، كنموذج يمكن من خلاله إعطاء لمحة تقريبية حول مساهمة غرف التجارة والصناعة في التنمية المحلية، وذلك بالتطرق لأهم الانجازات التي تم تحقيقها خلال فترة زمنية معينة، الى جانب ابراز مختلف العراقيل التي تواجه غرف التجارة والصناعة تحقيق التنمية المحلية.

Résumé

La Chambre de Commerce et d'Industrie étant une institution publique contribuant au développement local, les différents pays du monde ont souhaité la renforcer et la renforcer pour consolider l'organisation institutionnelle et la représentation des établissements privés et soutenir leurs orientations vers le développement dans leurs formes locales et nationales. Et ses organes en Algérie, et pour souligner leur contribution au développement local.

Afin de clarifier le rôle des chambres de commerce et de l'industrie dans la réalisation du développement local, nous avons étudié le cas de la Chambre de commerce et la vallée de l'industrie indiquera, comme un modèle dans lequel vous pouvez donner un bref aperçu de la contribution des chambres de commerce et de l'industrie dans le développement local, aborder les réalisations les plus importantes qui ont été obtenus au cours d'une certaine période de temps, ainsi que Souligner les différents obstacles auxquels sont confrontées les chambres de commerce et d'industrie pour réaliser le développement local.